



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



عنوان المذكرة

الطب الشرعي بين النص القانوني و التطبيق القضائي: دراسة
في الإثبات الجنائي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

تحت إشراف الأستاذة:

من إعداد الطلبة:

د. عز الدين غالية

* محيوت بشرى إيمان

* تاهي فاطمة

أعضاء اللجنة المناقشة

الدكتور سعيدي شيخ.....رئيسا

الدكتورة: عزالدين غالية.....مشرفة ومقررة

الدكتور: بوادي مصطفى.....مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُوتُوا أَوْ
تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 135].

سورة النساء آية 135

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (1) قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۖ ﴾ أو من بمقولة لكل بداية نهاية وها أنا أرى ختام رحلة لم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك ، ومهما طالت ستمضي بحلوها ومرها .

- أهدي ثمرة عملي إلى من قال فيهما الله عز وجل ﴿ (وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ۖ ﴾ ٢٤ إلى والدي الغالي ، السند الذي لا يميل ، والمنازة التي أضاءت لي عتمة الدروب . أهديك هذا النجاح يا من علمتني أن الطموح لا سقف له ، و أن الاجتهاد هو مفتاح كل باب مغلق ، لقد كنت و مازلت مثلي الأعلى ، و شكري لك لا تكفيه الكلمات ، بل أرجو أن يكون هذا الإنجاز أول الغيث في رد جميلك العظيم ، فما أنا إلا أثر لمن كفاحك ، وقصة نجاح أنت بطلها .

إلى جنتي في الأرض ، مصدر والطمأنينة التي لا يطيب النهار إلا برؤيتها ولا تحلو الأيام إلا بوجودها يا من سهرت لارتاح . ودعت لأنجح . هذا اليوم هو يومك قبل أن يكون يومي ، وفرحتي هي انعكاس الدموع الفرح ح في عينيك شكر لأنك كنت السند الذي لا يكل والحضن الذي ألجا اليه كلما أرهقني المسير . أهدي إليك هذا الجهد المتواضع اعترافا بأنني ما كنت لأكون لو لا أنك كنت بجاني .

إلى الذين قال فيهم الله " ونشد عضدك بأخيك " إلى أخي رفيق دربي وشريك عمري ، إليك يا من كنت خير عون ، تقاسمت معي تعب الأيام و شجعتني في لحظات تعب، إلى من انتظر قطاف زهرة جهدي طويلا. دمت لي سنداً .

(إلى صديقتي و من كانت لي قريبة و التي كانت كلما تواسيني لأفخض من جديد حماك المولى ورعاك.....

إلى كل عائلتي و قريب مني ، شكرا لكم على كلمات تشجيع ، و على وقوفكم بجاني في كل مراحل هذه الفترة ، و مشاركتكم لي هذا الإنجاز هي ما يعطيه قيمة و معنى

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامثالا لقوله صلى الله عليه وسلم :

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

- أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة : عز دين غالية على ما قدمته من توجيه علمي دقيق . وملاحظات قيمة ، ومتابعة مستمرة كان لها الأثر البالغ في انجاز هذه المذكرة وإخراجها في صورتها الحالية كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين أسهموا بشكل مباشر وفعلي في هذا العمل . سواء من خلال الإرشاد العلمي أو تقديم المراجع ، أو إبداء الملاحظات والتصويبات التي ساعدت على تحسين جودة البحث وتعميق مضمونه .

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ما خصوا به هذا العمل من وقت وجهد في قراءته و تقييمه ، وعلى ملاحظاتهم العلمية البناءة التي أسهمت في إثرائه.

و إذ أعبر عن امتناني لكل أستاذ قدم لي دعما علميا صادقا خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة ،فإني أقدر عاليا ما بذلوه من جهد خدمة للعلم و البحث الأكاديمي

المقدمة

المقدمة

تعد الجريمة من أقدم الظواهر عرفتھا المجتمعات البشرية إذ ارتبط وجودھا بوجود الإنسان نفسه، وتطورت بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي ليست مجرد فعل فردي معزول، بل ظاهرة اجتماعية لها انعكاسات خطيرة على استقرار الدولة وأمن المجتمع، مما جعلها محل اهتمام المشرعين و الباحثين على حد سواء ورغم تعدد الوسائل القانونية والردعية التي وضعتها الدول لمكافحة الجريمة، فإن القضاء عليها بشكل نهائي يظل أمرا بالغ الصعوبة، خاصة مع قدرة المجرمين على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية و استغلالها في ارتكاب أفعالهم وإخفاء آثارها. في محاولة الإفلات من العقاب .

لقد أدى هذا الواقع إلى بروز الحاجة الملحة لتطوير وسائل الإثبات الجنائي، بحيث لم تعد الطرق التقليدية كالشهادة أو الاعتراف كافية لكشف الحقيقة فهذه الوسائل كثيرا ما تكون عرضة لتأثير بالعوامل النفسية والاجتماعية وقد يشوبها الكذب أو الإكراه، بما يضعف قيمتها القانونية ومن هنا جاء الاعتماد على العلوم الحديثة، وفي مقدمتها الطب الشرعي، باعتباره علما يجمع بين المعرفة الطبية والدقة العلمية ويوفر للقضاء أدلة موضوعية تساعد على تكيف الوقائع الجريمة وإصدار أحكام عادلة .

الطب شرعي في جوهره، هو علم يسخر المعارف الطبية لخدمة العدالة من خلال فحص الإحصاء والآثار المادية المرتبطة بالجريمة، وتقديم تقارير علمية دقيقة لتعزيز أو تنفي الأدلة المطروحة أمام القضاء فهو لا يقتصر على تحديد أسباب الوفاة أو طبيعة الإصابات، بل يمتد إلى تحليل كل ما يمكن أن يسهم في كشف الحقيقة، مثل تحديد زمن الوفاة أو التحقيق من صحة الاعترافات أو إثبات وجود علاقة نسبية بين الفعل الجرمي والنتيجة، وبذلك أصبح الطب الشرعي عنصرا أساسيا في منظومة العدالة الجنائية لا مجرد أداة مساعدة .

وتزداد أهمية الطب الشرعي في ظل التطور الهائل الذي نشهده الجريمة المعاصرة، حيث أصبح المجرم يستغل الوسائل التكنولوجية الحديثة لارتكاب جرائمه و إخفاء آثارها.

فالتقنيات الرقمية والوسائل وحتى الأساليب البيولوجية، كلها أدوات، جديدة تستخدم في ارتكاب الجرائم مما يجعل من الصعب على الوسائل التقليدية تحقيقها.

وهنا يظهر دور الطب الشرعي في مواكبة هذه التطورات من خلال تطوير أساليب وأدواته ليظل قادرا على تقديم أدلة علمية دقيقة تساهم في تحقيق العدالة.

كما أن تقرير الطب الشرعي لا يقتصر أثره على مرحلة التحقيق بل يمتد إلى مرحلة محاكمة، حيث يعتبر من أهم وسائل الإثبات التي يعتمد عليها القاضي في تكوين قناعته، فالقاضي وهو يواجه وقائع معقدة يحتاج إلى أدلة علمية تساعد على فهم الحقيقة وتعطي لقراره القضائي مشروعية وموضوعية، ومن ثم فإن التقرير الشرعي يشكل في الكثير من الحالات الفصل الذي يحدد اتجاه الدعوى ويساهم في ترسيخ الثقة في القضاء باعتباره الحامي للحق والعدالة.

وعليه، فإن دراسة أثر تقرير الطب الشرعي على مجرى الدعوى تعد ذات أهمية مزدوجة، فهي تبرز الدور العلمي والعملي لطب الشرعي في خدمة العدالة، ومن جهة أخرى توضح كيف أصبح هذا التقرير جزءا لا يتجزأ من منظومة الإثبات الجنائي، بما يضمن حماية المجتمع وصون حقوق الأفراد في مواجهة الجريمة، كما أن هذه الدراسة تساهم في فهم العلاقة بين العلم والقانون، وكيف يمكن للمعرفة الطبية أن تعزز العمل القضائي وترسخ مبادئ العدالة والإنصاف.

- وإن أهمية هذا الموضوع دراسة الطب الشرعي بين النص والقانوني والإثبات الجنائي تكتسي أهمية مزدوجة : فهي من جهة تبرز كيف تعامل المشرع مع الخبرة الطبية الشرعية والحدود القانونية لقيمتها في الإثبات ومن جهة أخرى توضح الدور العلمي الذي تلعبه في توجيه مجرى الدعوى العمومية.

وضمن حياد القضاء، كما أن هذه الدراسة تساهم في فهم العلاقة بين العلم والقانون وكيف يمكن للمعرفة الطبية أن تبرز وترسخ مبادئ العدالة.

بحيث أن الهدف من هذه الدراسة إبراز الدور الذي يلعبه الطب الشرعي في دعم العدالة الجنائية من خلال تحصيل موقعه بين النص القانوني والتطبيق العملي في الإثبات الجنائي، فهي تسعى أولا إلى توضيح الإطار التشريعي الذي ينظم عمل الخبرة الطبية الشرعية بيان مدى انسجام النصوص القانونية مع الواقع القضائي .

كما ترمي إلى الكشف عن القيمة العلمية والموضوعية لتقارير الشرعية باعتبارها وسيلة إثبات دقيقة تتجاوز قصور الوسائل التقليدية، وتساهم في تكوين قناعة القاضي على أسس علمية راسخة.

أما بخصوص مبررات اختبار هذا الموضوع فهناك مبررات موضوعية وذاتية، فمن الناحية الموضوعية يفرض هذا الموضوع نفسه باعتباره يمس جوهر العدالة الجنائية، حيث يعد الطب الشرعي وسيلة إثبات علمية دقيقة تترجم النصوص القانونية الجامدة، إلى واقع قضائي ملموس خاصة مع تطور تقنيات الإثبات الحديثة مثل البصمة الوراثية والتحليل المخبري، كما أن الجمع بين النص القانوني والتطبيق القضائي يتيح إبراز تفاعل بين النظرية والتطبيق، وهو ما يعكس النواة عملي لهذا الموضوع.

أما من الناحية الذاتية فإن اختبار هذا الموضوع يعكس شغف بعدالة الجنائية والرغبة في فهم البعد الإنساني للطب الشرعي، باعتباره أداة لإنصاف الضحايا وحماية الأبرياء من الأحكام الجائرة، كما يتوافق مع التخصص الأكاديمي للقانون الجنائي والعلوم الجنائية، ويمنح للباحث فرصة للإبداع عبر استخدام مصطلحات مثل وسائل الإثبات الجنائي والقرائن العلمية والحقيقة القضائية، مما يضيف طابعا متميزا يجمع بين الدقة العلمية والعمق الإنساني.

وأضحى الطب الشرعي اليوم من أهم الوسائل الإثبات العلمي في الإثبات الجنائي بما يقدمه من معطيات فنية دقيقة تساعد القاضي على كشف الحقيقة وتكوين قناعته، وقد نظم المشرع الجزائري هذا النوع من الخبرة ضمن قواعد إجراءات الجزائية الجزائي، نشير أن تقرير الطب الشرعي لا يتمتع بحجته مطلقة، إذ يبقى خاضعا للسلطة التقديرية للقاضي الذي يمكن الأخذ به

كلياً أو جزئياً أو حتى استبعاده متى اقتضت وقائع الدعوى ذلك، غير أن هذا التوازن بين الطابع العلمي للتقرير الطابع القضائي التقديري في تقييمه يثير إشكالا عمليا مهما، خاصة عندها تتباين مواقف القضاء في مدى الاعتماد على خبرة الطبية الشرعية كدليل حاسم في الإثبات الجنائي .

مما يطرح تساؤلا حول حدود حجيتها و مدى تأثيرها الفعلي في تكوين قناعة القاضي الجنائي .

وتنبثق عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات:

- ما الطبيعة القانونية لتقرير الطب الشرعي في مجال الإثبات الجنائي ؟

وإلى أي مدى يقيد تقرير الطب الشرعي سلطة القاضي الجنائي في تكوين قناعته؟

- و ما حدود السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في تقييم نتائج الخبرة الطبية الشرعية ؟

- كيف عالج الاجتهاد القضائي الجزائري مسألة الأخذ بتقارير الطب الشرعي أو استبعادها؟

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا المنهج التحليلي في دراسة وتحليل موضوع الطب الشرعي بين النص القانوني والتطبيق القضائي، كما قد تم الاعتماد أحيانا على منهج الوصفي لوصف الأحداث أو مجالات التي يختص فيها الطب الشرعي، وأيضا المنهج التاريخي لإبراز التطور التاريخي للطب الشرعي عبر العصور.

وفيما يخص هيكلة موضوع الدراسة، فتمت بالإجابة عن التساؤلات المطروحة من خلال

فصلين:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للطب الشرعي في مجال الإثبات الجنائي مقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول: يبرز فيه الإطار المفاهيمي والتطور التاريخي، وكذلك المجالات التقليدية والحديثة لتطبيق الشرعي.

والمبحث الثاني: نبرز فيه الإطار القانوني للطب الشرعي، وكيفية تعيين الطبيب الشرعي وحقوقه وكذا التزاماته وطرق اتصاله بالدعوى العمومية .

__ أما في الفصل الثاني : فهو متعلق بالحجية القانونية للخبرة الطبية الشرعية ودورها في مسار الدعوى الجنائية مقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول : يتعلق بتأثير تقرير الطب الشرعي في كل مراحل التحقيق الابتدائي والقضائي.

أما المبحث الثاني: فهو يبرز تأثير تقرير الطب الشرعي في كل مراحل الدعوى والرقابة القضائية وكذلك الطعن في هذا التقرير.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و القانوني للطب
الشرعي في مجال الإثبات الجنائي

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والقانوني للطب الشرعي في مجال إثبات الجنائي

عندما ترتكب الجريمة ينشأ للدولة حق أصيل في معاقبة مرتكبها ولا يمكن ممارسة هذا الحق إلا عبر الدعوى الجزائية التي تباشر وفقا للقواعد الشرعية الإجرائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، حيث حرص المشرح الجزائري على تحقيق توازن بين مصلحة المجتمع وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، غير أن بعض الجرائم تتسم بالغموض وصعوبة تحديد الفاعل أو الوسائل المستعملة فيها، وهو ما يجعل الاستعانة بالطب الشرعي يعد أمرا ضروريا علميا فنيا لا غنى عنه في كشف الحقيقة، فالطبيب الشرعي يعد مساعدا للقضاء، و يستدعى إما بموجب تسخيره طبية عاجلة لإجراء فحوصات والمعاينة لا تتحمل التأجيل، أو بناء على أمر قضائي أو حكم لانتدابه في الخبرة الطبية، وهكذا يشكل الطب الشرعي حلقة وصل أساسية بينهما وبين الخبرة الطبية وجهاز العدالة، و تعتبر من أهم الأدلة التي يعتمد عليها القاضي الجزائري لتفعيل دوره الإيجابي في البحث عن الدليل الجنائي .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للطب الشرعي:

الطب الشرعي علم تطبيقي يجمع بين المعرفة الطبية والمعرفة القانونية لهدف خدمة العدل والإنصاف، حيث يقدم الأدلة العلمية التي تساعد القاضي على فهم الوقائع الجنائية والفصل في المنازعات القانونية.

المطلب الأول : ماهية الطب الشرعي .

يعتبر الطب الشرعي مجالا يجمع بين الطب والقانون، حيث أن الطب الشرعي والقاضي يعملان إلى جنب لتوضيح المسائل العلمية أو التقنية التي تحتاجها العدالة، فمن الواجب أن يكون لدى الطبيب الشرعي دراية بالقوانين، حتى يفهم الهدف من هذا التكليف، وبذلك يظهر الطب الشرعي كمهنة مساعدة للقضاء أن يساعد على الفصل في القضايا بشكل أدق .

الفرع الأول : مفهوم الطب الشرعي:

يعد الطب الشرعي فرعاً من فروع العلوم الطبية والقانونية يجمع بين المعرفة العلمية والغاية القضائية، إذ يهدف إلى خدمة العدالة من خلال تطبيق المبادئ الطبية في التحقيقات الجنائية والمدنية.

أولاً : تعريف الطب الشرعي:

الطب الشرعي هو فرع من فروع العلوم الطبية يهدف لخدمة العدالة في إطار قانوني يمنح له من قبل المشرع

1- التعريف الاصطلاحي للطب الشرعي :

مصطلح الطب الشرعي يتكون من كلمتين طب وشرعي، فالطب اختصاص كل ما يتعلق بصحة الإنسان وجسده حياً أو ميتاً، أما الشرعي فمجاله الفصل بين متنازعين وإثبات الحقوق بغاية الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة .

حيث تنوعت التسميات¹ التي أطلقت على الطب الشرعي من قبل الفقهاء، فمنهم من أطلق عليه اسم الطب عدلي وآخرون بالطب القضائي، فهذه التسميات رغم اختلافها فهي تصب في قالب واحد، إلا أن أغلبية يرون بأن تسمية القضائي أفضلها².

كما قد عرف الدكتور "يحيى بن لعلی" بأنه العلم الذي يسخر المعارف الطبية لفائدة الإجراءات القانونية³.

¹ - طرشي نسيمه ، بوحلث شيماء، الطب الشرعي و تحري جنائي -مذكرة ماستر أكاديمي في حقوق، تخصص - ق. جنائي كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم حقوق ، جامعة محمد بوضياف ، بسيلة ، 2020/2019، ص 08

² - سعيدة عماري ، الريني سميرة ، الطب الشرعي و تأثير على تحقيق العدالة ، مذكرة ماستر أكاديمي في حقوق تخصوهم ق. جنائي ، كلية حقوق و علوم سياسية ، فهم الحقوق جامعة غرداية ، 2019/2018 4 ص 06

³ - يحيى بن لعلی ، الخبرة الطب الشرعي ، مضبعة عمار قربي ، باتنة الجزائر، ص 10/09

الطب شرعي لغة : الطب : هو العلاج بالشرعي نسبة إلى الشرع أو الشريعة، ويقصد به توافق مع القواعد والأحكام القانونية.

وعليه فإن الطب الشرعي هو نشاط خاص يستعمل العلوم البيولوجية لغرض تطبيق القوانين الجزائية والمدنية والاجتماعية في مجال البحث عن الحق .

2- التعريف القانوني للطب الشرعي:

الطب الشرعي يعد بمثابة حلقة وصل بين الطب والقانون، حيث أن المشرع الجزائري لم يعرف الطب الشرعي، بل اكتفى بذكر بعض القواعد المتعلقة بكيفية ممارسة مهنة الطب الشرعي حسب ما جاء في القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها رقم 11/18، وكذلك مدونة أخلاقيات ممارسة مهنة الطب، وأيضا في مختلف المراسيم التنفيذية المعدلة والمتممة منها المرسوم التنفيذي رقم 410/24 الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص، بالموظفين المنتسبين لسلوك الأطباء المتخصصين في الصحة العمومية، والذي يشمل الأطباء الشرعيين والمرسوم التنفيذي رقم 276/92 الذي يعد جزءا من مدونة أخلاقيات الطب رقم 310/95، والتي تشير إلى توثيق الرفض العلاجي والتصريحات المكتوبة التي تستدعي فحوصات شرعية¹.

وعليه فإن الطب الشرعي بشكل أداة أساسية في ربط الطب بالقانون، حيث يمثل جسرا بين المعرفة الطبية والعدالة القانونية، ويعزز الثقة في الإجراءات من خلال الدقة العلمية والشرعية المؤسسية .

ثانيا: التطور التاريخي للطب الشرعي:

في الحضارات القديمة برز الطب الشرعي إلى جانب الطب العام، حيث ظهرت أولى ملامحه في شريعة حمورابي بالعراق، والتي تضمنت مواد صريحة، تناول التحقيق القضائي في القضايا الجنائية

¹ - مرسوم - تنفيذي ، رقم 24 410 المؤرخ في 28 ديسمبر 2024 و المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بتاريخ 28 ديسمبر 2024.

والأخطاء الطبية، وتعد حادثة قابيل وهابيل أولى الجرائم الموثقة في التاريخ، مما يعكس بداية الاهتمام بالتحقيق الجنائي، كما وضع الآشوريون القواميس كأسس للطب الشرعي .

أ- في العصور القديمة:

كان قديما المصريون لهم تقدم في الطب الشرعي، حيث كانوا يقومون بالتحنيط، وعملية التحنيط تحتاج لاستئصال الأجهزة الداخلية للجسم، وأثناء هذه العملية يكونوا قد تعرفوا على الوضع الصحيح والشك الصحيح لهذه الأجهزة. إذا كان ناتجا عن سقوط الجسم أو التسمم، أو تحديد الإصابات والجروح لتحديد الأضرار والطعنات وغير ذلك، ثم هذا يحتاج إلى البحث والتدقيق وعمل تجارب لاستعمال بعض الأدوية، أو عمليات جراحية، ومن ثم الطب الشرعي.¹

ب - في الشريعة الإسلامية :

لقد برزت أهمية الطب الشرعي في عهد الإسلام في العديد من المواقع والأحداث لكون الإسلام هو أول من احتضن الطب التجريبي، حيث أولاه أهمية قيمة بارزة وبحث وتطور فيه، فقد تناول القرآن الكريم والسنة النبوية جملة من الأحكام والدلالات الشرعية.²

فقد قال تعالى : « وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ »³.

وقال أيضا : « {وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصُهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (25) قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (26) وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ

¹ - دكتور جلال جابري ، طب شرعي و سموم ، طبعة أولى ، دار علمية دولية لنشر و توزيع ،عمان ، سنة 2002 ص 13

² - دزابت زهرة ، حجة الطب الشرعي في إثبات جنائي ، مذكرة ماستر أكاديمي في حقوق ، تحضر ق. جنائي ، كلية حقوق ، و علوم سياسية ، قسم

الحقوق ، جامعة غرداية 2013،2014، ص 11-12

³ - سورة بقره ، آية 72

دُبِّرَ فَكَذَّبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ (27) فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ (28) {¹

هذه الآيات تعطينا الحق بأن تكشف على الجاني والمجني عليه من آثار الاعتداء والمقاومة رغم الإدعاء، وأن نحكم مما نشاهده من حقائق وليس بما يدعى فقط.²

أما في عهد الرسول الله صلى الله عليه وسلم : أمر النبي محمد سيدنا على رضي الله عنه بتنفيذ حد الرجم على رجل ارتكب الزنا، فلما ذهب لتنفيذ الحكم اكتشف أن الرجل مجذوب أي لا عضوا له، فعاد إلى النبي وأبلغه، وبناءا على هذه المعلومة لم ينفذ الحد عليه، إذ يعتبر غير قادر على ارتكاب هذا الفعل، ومنه يعد دليلا على أهمية التحقق الوقائع قبل إصدار الأحكام.³

تبرز هذه الحوادث أهمية الطب الشرعي في الكشف عن الحقيقة وضرورة لاستعانة بأهل المعرفة للمساهمة في تحقيق العدالة وكشف الزيف.

ج- في التشريعات المعاصرة :

ظهر دور الطب شرعي في الأنظمة القانونية المختلفة بشكل تدريجي، ففي النظام الإنجليزي القانوني اعتمدوا الخبرة كوسيلة إثبات، واعتبروها فن من الشهادة، وبعدها تأثر النظام الأمريكي وأيضا النظم الأسترالية الكندية بنفس الفكرة هذه الأنظمة خصصت قوانين خاصة بالأدلة فيها أبواب تتكلم عن الخبرة، مثل القانون الإنجليزي سنة 1227، وقانون الأدلة الفدرالي الأمريكي.

¹ - سورة يوسف ، آيات 28/25

² - دزابت زهرة ، المرجع السابق ، ص ، 12

³ - دكتور جلال جابري ، مرجع سابق ، ص 12

وفي سنة 1117 الملك هنري ثاني أصدر مرسوم ينظم عمل الخبراء، واشترط أن الخبير أن يكون عنده شهادة من الملك وكبير الخبراء، وبعده أكد الملك هنري ثالث أن تكون التطوير مكتوبة، وبحلول سنة 1221 ظهرت أول قواعد القواعد الكاملة للخبرة في فرنسا.¹

ومن خلال التسلسل التاريخي يتضح لنا أن الطب الشرعي تطور عبر العصور حتى الوقت الحالي، وأصبح دليل مهم وأساسي في القضايا الجنائية، فهو مبني على أسس علمية دقيقة .

الفرع الثاني: مجالات تطبيق الطب الشرعي.

يعد الطب الشرعي مجالا متعدد الأبعاد، تتقاطع فيه العلوم الطبية مع مقتضيات العدالة الجنائية، فهو لا يقتصر على تشريح الجثث أو فحص الإصابات، بل يمتد ليشمل تحليل الأدلة البيولوجية والكيميائية، هذه المجالات المتنوعة تجعل الطب الشرعي أداة علمية دقيقة تسهم في خدمة القضاء عبر إمداده بالحقائق الموضوعية.

أولا: مجالات التقليدية لتطبيق طب الشرعي:

1- تشريح الجثث و تحديد سبب الوفاة:

يقصد بالتشريح البحث في أعضاء الكائن الحي وتركيبه، وكيفية إشغال خلاياه، فالهدف منه وصول إلى عوامل الوفاة بما في ذلك وسائل مستعملة وسبب الوفاة وتحديد بصورة أشمل .

فهو من العلوم التي على طالب الطب وقوف عليها، لفهم و تركيز على بنية الجسم الإنسان، حيث أنه يتم تشريح الإنسان بغرض التعليم أو البحث عن حلول وتوضيح غموض في حالة وجود جريمة.

¹ -بن دبكة وليد دور الطب الشرعي في اثبات الجنائي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ، تخصص قانون جنائي ، كلية حقوق و علوم سياسية قسم الحقوق ، جامعة محمد حيزر ، بسكر ، 2016/ 2017، ص 13

ومن هنا يمكن تحديد أنه يوجد نوعان من التشريح الأول، وهو تشريح العلمي، والثاني متمثل في تشريح قضائي، وهو الذي يتم عن طريق طلب من سلطة قضائية مختصة لمعرفة أركان الجريمة في حالة الوفاة في ظروف غير طبيعية.

2-تحديد سبب الوفاة :

يعد تحديد سبب الوفاة من أهم مهام التي يتطرق لها طبيب الشرعي، إذ يساعد في إثبات ركن المادي للجريمة، ويناط للطبيب الشرعي بيان سبب المباشر مؤدي للوفاة، فيقوم طبيب الشرعي بعد التشريح بتحرير شهادة وفاة تتضمن السبب والكيفية وكذا أدوات مؤدية إلى الوفاة، مع الإشارة إلى النتائج مترتب عنها .

وغالبا ما يرجح طبيب في استنتاجه على بعض علامات الظاهرية، إلا أنه الجزم بالسبب الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال التشريح حقيقي للجنة¹

3-تحديد زمن الوفاة:

لا يعد تحديد تاريخ الوفاة جزء من أركان الجريمة، وإنما عنصرا مساعدا في بحث، إذ يساهم في تضيق نطاق التحقيق وحصر دائرة مساهمين في الجريمة معرفة الفترة الزمنية التي وقعت فيها الجريمة تساعد على ربط بين الأدلة الجنائية وتمنع إفلات الفاعلين من المسؤولية الجزائية²

4- فحص إصابات :

بحيث أنه يقوم طبيب الشرعي بفحص جسم الضحية اعتداء سواء عن طريق ضرب أو ترك متمثلة في الجروح .

¹ -دزابت زهرة ، حجية الطب الشرعي غي الإثبات الجنائي ، مذكرة لاستكمال متطلبات ما ستر أكاديمي في مسار الحقوق ، تخصص قانون جنائي ،

قسم حقوق ، كلية حقوق و علوم سياسية ، جامعة غرداية 2013/2014 ص 61

² - مرجع دزابت زهرة سابق، ص 60

فيقصد بالضرب: كل تأثير على جسم الإنسان، ولا يشترط أن يترك جرحا أو أثرا من الجرح، فهو تفرق اتصال في الجلد أو الأنسجة المخاطية، وتكون نتيجة العنف، وتشمل كدمات، كسور عظام، سحجات، وذلك حسب أداة مستعملة، و قد تتفاقم إلى جروح خطيرة إذا أصابت عضلة محركة، وتختلف تسميتها الطبية بحسب أداة مستعملة .

5-تصنيف أنواع الجروح أمام القضاء:

1- بسيطة : لا تترك عاهة، وتشفى خلال مدة قصيرة أي أقل من 15 يوم.

2- خطيرة: تسبب عجز يتجاوز 15 يوم أو تؤدي إلى عاهة مستديمة.

3-مميّنة: وهي التي تكون مؤدية مباشرة للوفاة.

-أنواع جروح :

سحجات: تحدث نتيجة احتكاك جلد بسطح خشن.

كدمات: تمزق الأوعية والأنسجة تحت الجلد وتسببها أداة حادة .

جروح طعنّية: تسببها آلة ذات رأس مدبب، وقد تكون قاطعة أو غير قاطعة.

الكسور: وهي في نظر القانون جروح.¹

جروح الأسلحة النارية :

يحدث الجرح الناتج عن طلق ناري عندما يتم إطلاق رصاصة أو مقذوف آخر في الجسم أو من خلاله يمكن أن تسبب الجروح الناتجة عن طلقات نارية إصابات خطيرة، بما في ذلك: نزيف

¹ -تيزي عبد القادر ن " طب الشرعي على ضوء قانون و الإجتهد القضائي " مجلة القانون العام الجزائري و المقارن ، مخبر المرافق العمومية و التنمية ، سيدي بلعباس كون دار النشر العدد الثنائي ، نوفمبر 2021، ص69

شديد، تلف الأنسجة والأعضاء، عظام هشّة التهابات الجروح أو شلل، يعتمد مقدار على مكان الإصابة وسرعة الرصاصة ونوعها.¹

6-تحديد درجة العجز :

ففي هذه الحالة يقع على عاتق طبيب الشرعي فحص الضحية لتحديد نسبة العجز الناتج عن الإصابة، و يبنى على تقريره التكييف القانوني للجريمة.

مخالفة: إذا أثبت من تقرير الطبي بناء على تسخيره أن مدة العجز أقل من 15 يوم في أعمال العنف العمدية حسب مادة 442 من ق.ع.ج، وتشدّد وتتحول من مخالفة إلى جنحة إذا كانت في حالات منصوص عليها في مواد 266، 267 و 269، 272.

وفي حالة عجز يفوق 15 يوم حسب مواد 267 فقرة 2، 266، 2 فقرة 2 وكذا مادة 270 فقرة 1، وقد تصل إلى تكييف الجنائية في حالة إذ ما أفض عمل العنف العمدي إلى الوفاة حسب مادتين 265 و 272 فقرة 2.²

7- ضرب و الجرح مؤدي إلى إحداث عاهة مستديمة :

لم يغرفها القانون العامة المستديمة، وإنما ذكر بعض صورها بحيث تتمثل غي إحداث ضرر كامل بأحد أعضاء الجسم يستحيل أن يبرأ ، تتحقق بمجرد إضعاف ذلك العضو أو فقد جزء منه أو كله.

فالأصل حسب مادة 264 فقرة 3 من ق.ع، فهي جنحة، وقد تتحول إلى جنائية حسب المواد الآتية 148 فقرة 3، 267 فقرة 3، 265، 267، 271 فقرة 1، 272 فقرة 3 من نفس القانون

¹ - معهد العناية بصحة الأسرة ، هكذا يميز الطب الشرعي جروح العبارات النارية ، تاريخ النشر 2022/09/29 ، تم الإطلاع عليه يوم

2026/03/02 علالا الساعة 14:51 family healh www.facebook.com/institute

² - سعيدة عماري، الريفي سميرة ، الطب الشرعي و تأثيره في تحقيق العدالة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق ، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية ، قسم حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة غرداية ، 2018/2019، ص46

ويشترط لقيام جريمة وجود علاقة سببية بين الضرب والعاهة، ولكن لا يشترط القانون أن يكون الجاني قد نوى إحداثها، وإنما يشترط أنه تعمد ضرب الذي نشأ عنه العاهة.¹

8- أعمال عنف مفضية إلى وفاة دون قصد إحداثها:

المشرع الجزائري حدد هذه الجريمة في مادة 264 فقرة أخيرة، إذ اعتبرها جناية، حيث أوضح أن الوفاة ناتجة عن الضرب والجرح لا يشترط أن تحدث مباشرة بعد الإصابة، فقد تقع بعد فترة قصيرة أو طويلة، أي غير محددة .

بحيث تنص المادة 2645 فقرة 4 من قانون عقوبات على أنه: " وإذا أفضى الضرب أو الجرح الذي ارتكب عمدا إلى الوفاة دون قصد إحداثها يعاقب الجاني بالسجن المؤقت من 10 سنوات إلى 20 سنة " .

هذا النص يوضح أن المشرع يميز بين القتل العمد وبين الحاسم للطب الشرعي، إذ يطلب من طبيب شرعي أن يحدد:

- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين فعل الاعتداء (لضرب والجرح) وبين الوفاة ؟

-هل كان الفعل عمديا رغم غياب نية القتل؟

- ومن خلال ذلك يبقى للطبيب الشرعي دور تحديد دقيق للسبب المباشر و الفوري للوفاة²

9- تمييز بين الوفاة الطبيعية والجنائية:

مسألة تحديد ما إذا كانت الوفاة طبيعية أو إجرامية أو مشكوك فيها تعتبر من أهم القضايا التي لا تخلو منها أي خبرة طبية، وغالبا ما يكون هذا السؤال في مقدمة الأسئلة التي توجهها جهة

¹ -أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، الجزء الأول ، طبعة 22 دار هومة ، 2021، الجزائر ، ص52

- هاشمي فراح نور الهدى ، النظام القانوني للطب الشرعي في القانون الجزائري ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ما ستر ، تخصص قانون إداري، قسم

²قانون عام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2023/ 2024، ص 82/83

مختصة، بحيث إذا ثبت أن وفاة طبيعية لا تقوم جريمة، لأن ركن مادي متمثل في إزهاق روح غير موجود، أما إذا كان موجود شك في وجود طابع إجرامي تبدأ عملية البحث عن دليل، ويكون على طبيب شرعي واجب تحديد ما إذا كانت وفاة جنائية أم لا .

مع توضيح كل عناصر مكونة للجريمة، مثلاً إذا وجد غموض بين قتل أو انتحار يقوم الطبيب بفحص الجثة من خلال التشريح والوقوف على علامات مميزة لذلك حالات خاصة :

- **في حالة وفاة بسلاح ناري:** يظهر له جرح ناتج عن رصاصة مميزة يساعد على تحديد ما إذا كانت حادثة انتحارية أو قتل، فقد أثبت أنه لا يمكن لشخص إطلاق النار على نفسه من مسافة تتجاوز نصف متر، لذلك يتم فحص مكان دخول رصاصة لمعرفة مسافة.

- **في حالة وفاة شنق:** أيضاً يمكن أن يتواجد غموض في ذلك، وهنا يلجأ طبيب الشرعي لمعاينة الوسائل المستعملة وموضعها حول الرقبة والبحث عن علامات مقاومة.

- **في حالة جثث طافية على سطح الماء:** هنا تحديد طابع إجرامي أسهل نسبي إذ يكفي تشريح الجثة و فحص البطن و الرئتين لمعرفة كمية الماء التي ابتلعها الضحية .¹

10- التعرف على الجثة :

يعد التعرف على هوية الجثة من أهم مهام الطب الشرعي، خاصة عندما يعثر على جثة في مراحل متقدمة من التحليل أو التشوه، فمعرفة هوية الضحية لا تقتصر على الجانب الإنساني فحسب، بل لها أيضاً أهمية قانونية كبيرة في التحقيقات يلجأ الأطباء الشرعيون إلى علامات مميزة، مثل: آثار جلد، الأسنان، شعر أو حتى الملابس مصاحبة للجثة، وغالباً ما تكون عناصر حاسمة في تحديد

¹ - سنوسي رفيق ، دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي ، مذكرة نهاية دراسة لنيل شهادة ما ستر ، تخصص قانون طبي، قسم حقوق ،كلية حقوق و علوم سياسية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 2018/2017 ص 46، 47

هوية خاصة في حالات الاختطاف أو القتل. كما تلعب هذه الوسائل دورا بارزا في حوادث طبيعية أو الحوادث الطبيعية¹

ثانيا : المجالات الحديثة لتطبيق الطب الشرعي:

الطب الشرعي في الوقت الراهن لم يعد مقتصرًا على تشريح الجثث أو تحديد أسباب الوفاة، بل توسع ليشمل مجالات حديثة مثل البيولوجي الجزيئية تحليل البيانات الطبية المعقدة، وكذلك الطب الشرعي الجزئي الوراثي، مما جعله أداة متقدمة في التحقيقات الجنائية ومكافحة الجرائم المعاصرة.

1- تحليل البصمة الوراثية (DNA):

لقد عرف الدكتور سعد الدين الهلالي البصمة الوراثية : « بأنها العلامة أو أثر الذي ينتقل من الآباء إلى أبناء أو من الفصول إلى الفروع.»

مكان آخر بأنها: « تعين هوية الإنسان عن طريق تحليل وعرضها في جزء أو جزء من حمض DNA المتمركز في نواة أي خلية من خلال جسمه.²

وهي وسيلة من وسائل التعرف على الأشخاص لاكتشاف مفترضي جرائم العنف، كما هي وسيلة من وسائل التعرف على الأشخاص لاكتشاف مفترضي جرائم العنف، كما هي لقد وسيلة قاطعة تكفل إقناع القاضي بوسيلة علمية ثابتة، بعد أن أصبح تميز ملامح DNA في الخلايا البيولوجية للإنسان حقيقة علمية شأنها شأن البصمات .

وللبصمة الوراثية أهمية بالغة وواسعة في عدة مجالات منها: أنها أساس الفصل الدقيق في جرائم السرقة والقتل والاغتصاب، أي يمكن باستعمال أي شيء متخلف عن الجاني في مكان الجرم لفك

¹ - يخلف عبد القادر" دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة"، مجلة الاجتهاد القضائي ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد السابع عشر ، سبتمبر

2018 ص 252

² - سعد الدين الهلالي مسعد ، البصمة الوراثية و علاقتها الشرعية، طبعة أولى ، مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت ، سنة 2001، ص 25

الغموض ومعرفة المجرم، من خلال أشياء التي تحتوي على DNA، والذي يمكن استخلاصه منها ولو مر عليها وقت طويل.¹

2- تحليل آثار: (الشعر، اللعاب، الدم)،

- تحليل آثار الشعر: بصمة الشعر.

في الجرائم التي تكون مقترنة بالعنف غالبا بتخلف عنها آثار مادية بمسرح الجريمة، ومن بينها الشعر الذي يتساقط أثناء المقاومة أو الاحتكاك، ثم يعلق بجسد الجاني أو المجني عليه أو بملابسها أو بالفراش أو بأداة الجريمة، وتعتبر من الأدلة القوية، لأنه لا يتلف بسهولة حتى مع مرور الزمن تبدأ عملية الفحص أولا من المظهر الخارجي للشعرة، وهذا يكون بالعين المجردة، و قبل تنظيفه، إذ يسمح بتسجيل الموصفات الظاهرية، كاللون والطول والسمك، وتصنيف ضمن أنواع الشعر، والتميز بين الشعر والألياف النسيجية الأخرى، وقتل مرحلة الفحص لمجهري تمر بمرحلة المعالجة الأولية، حيث يتم تنظيف الشعر لإزالة العوالق والملوثات.²

و المرحلة الموالية هي الفحص المجهرى الذي يتم بواسطة ميكروسكوب وبعد التنظيف، ومنه يمكن للجاني تحديد مصدر الشعر، والفرق بين شعر الطفل وشعر البالغ.

- الأهمية الجنائية لهذا الفحص أنه يكشف عن مواصفات صاحب الشعر ويثبت الصلة بين الشخصين، فمثلا العثور على شعر جاني في يد الضحية أو نجد أظافرها دليل على المقاومة، وفي الجرائم الجنسية قد يعثر عند الأطراف وأعضاء التناسلية أو الملابس الطرفين.³

¹ - محمد على سكيدي، أدلة إثبات الجنائي في ضوء التشريع و قضاء و الدفة ، بدون طبعة ،دار الجامعة الحميد لنشر ، بالإسكندرية ، مصر سنة 2011،ص 356

² - أحمد غلاب ، أدلة بيولوجية و دورها في إثبات جنائي مجلة اجتهاد للدراسات قانونية و اقتصادية ، المركز الجامعي لتامنغست ، العدد 01 ، جزائر سنة 2018،ص 193

³ - لمينة محمد سالم البكاي، بودراح دليلة، دور البصمة الوراثية في إثبات جنائي، مذكرة ما ستر أكاديمي في الحقوق ، تخصص ق. جنائي ، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة 2018/2019 ض 32

3- تحليل آثار اللعاب:

تقوم غدد لعابية صغيرة موجودة في الغشاء المخاطي للفم واللسان بإفراز اللعاب، وهو ماء سائل من الفم، وتعتبر اللعاب خليطا من إفرازات هذه الغدد، وهو حامض يوجد فيه معظم مكونات البول والدم (البلازما) من مواد وأنزيمات، ولكن يتركز أقل.

وهذا اللعاب يحتوي على خلايا الجسم البشري بالأخص من بطانة الفم، وهذه الخلايا يمكن للمحققين استخدامها كدليل في القضايا الجنائية .

إلا أن هناك نوعا من الخلايا يعلق باللعاب، وعلى ذلك يمكن استخلاص اللعاب من بقايا لفافة تبغ، أو طابع بريدي تم لصقه بلعاب الجاني، وفي إحدى القضايا بأمريكا صحفي أرسل لأحد رؤساء خطاب تهديد بالقتل، والشرطة استلمت الخطاب، وأخذت مسحة من اللعاب الموجود بالظرف، وبدأ تحليل ال DNA، ومقارنة مع مشبه فيه كانت النتيجة متطابقة، فوجهوا له تهمة التهديد،¹ وعليه فإن أبرز الجرائم التي تم النقب عنها كانت بواسطة اللعاب.

4- تحليل آثار الدم:

آثار الدماء التي تتخلف عن الجريمة أهمية بارزة خصوصا في مجال البحث الجنائي والإثبات الجنائي أيضا، وقد تعلق على الجثة أو في مكان مسرح الجريمة أو حتى تحت أظافر محي عليه، وتختلف طريقة رفعها من أجل فحصها ووصفها في تحاليل البصمة الوراثية بغض النظر عن ما يكن كانت تلك البقع سائلة أو جافة أو رطبة حتى قبل بدء هذه العملية يجب أن يتم تصويرها في النحو الذي وجدت عليه، ليتم إرسالها إلى المتعامل الجنائي عن طريق نذب طبيب شرعي لفحصها ومعرفة ظروف وملابسات الحادث، وبعد ذلك يتم إجراء مقارنة بين هذه البقع وبين عينات المأخوذة من الشخص المشتبه فيه للتأكد إذا كان هناك تطابق يثبت صلته بالجريمة.²

¹ - محمد علي سكيكر، مرجع سابق ص ، 430

² - لمينة محمد سالم الدكان ، بوراع دليلة ، مرجع سلبق ص 24،30

5- السموم الجنائية و الكشف عن المواد السامة:

كان علم السموم الجنائي أو الشرعي يشار إليه باسم كيمياء ما بعد الوفاة ويمكن تعريفه بأنه: «دراسة وممارسة تطبيقات علم السموم واستخدامها للمساعدة في الأغراض القانونية».

وهو يجمع بين تخصصات عديدة كالطب والصيدلة والمختبرات والكيمياء والأحياء و القانون ، و يشمل دراسة الآثار السلبية لاستخدام الأدوية و المخدرات والمواد الكيميائية، كما يقوم مختص علم السموم الشرعي بإجراء اختبارات مخبرية على عينات من سوائل الجسم و الأنسجة ، كالتالي تم جمعها من قبل مختص الطب الشرعي أثناء تسريح الجثة أو بواسطة محققي مسرح الجريمة ، و كذلك ستعرف على أي عقاقير أو مواد كيميائية موجودة في الجسم.¹

أما الكشف عن المواد السامة يكون بواسطة الفحص السمي toxicologie examination ويبدأ استقصاء السمي مع تحديد مبدئي للعقاقير و المركبات الكيميائية المتواجدة في العينات المأخوذ لا ما بعد الوفاة و من ثم اختيار توكيدي يتم فيه تحديد هوية العقار حيث أن الاستقصاء السمي يمر بمرحلتين الفحص الأولي الذي يعطى فكرة عن نوع العقار الموجود من العينة لكنه عبر كافي لوحدة ،أما المرحلة الثانية هي اختبارات التوكيدية التي تحدد هوية العقار بدقة باستخدام تقنيات أكثر تطورا

الطرق الاستقصائية يبدأ التحاليل الشرعي بالاستقصاء و من أكثر الطرق التحدي كرومونا غرافيا الطبقة الرقمية ، الكروما توغرافيا الغازية،و لكن إلا أكثر استخدام و شيوعا هي الطرق المناعية الكيميائية و عادة ما تطبق على عينات البول ، ففي حالات التسمم الغير المعروف يبدأ التحقيق بمراجعة التشريح و مسرح الوفاة للبحث عن الدلائل الأولية ،هي المؤشرات مثل اضطراب القلب أو تحلل الكبد أو وجود ودمت رؤية تساعد في توجيه التحليل بعد ها يتم فحص مركبات الطيارة أولا ،ثم العقاقير الشاسعة

2- دكتور عبد العزيز بن عبد المحسن البلقان ، علم السموم الجنائي ، الطبعة أولى ، كلية الملك فهد الأمنية المملكة العربية السعودية ، سنة 1444 هـ -

كالبراسيتامول و الكوكايين و إذ لم تكشف بتنقل إلى العقاقير أقل شيوعا باستعمال (MS) (M) أساسية¹

إضافة إلى تقنيات أخرى مثل الامتصاص الذري للمعادن الثقيلة و اختيارات المناعية لبعض العقاقير الخاصة ، التحقيق اسمي يعتمد على التعاون المستمر بين المختبر و الطبيب الشرعي لضمان اختبار التحاليل المناسبة و تفسير النتائج بدقة ، مع ضرورة الحفاظ العينات بالشروط المثالية²

المطلب الثاني : دور الطبيب الشرعي في الإثبات الجنائي :

يتميز الطب الشرعي في أهمية البالغة في الإثبات و الكشف عن الحقيقة التي هي مبتغى و مقصد الدعوى الجزائية لان النتائج المتحصل عليها تعتبر أدلة إثبات بالرغم من القيمة القانونية التي يلعبها الطب الشرعي و نتائجها و تظهر مساهمة الطب الشرعي في البحث عن الدليل الجنائي في شكل أجوبة مقدمة من طلاقه على الأسئلة المطروحة عليه من السلطة المنتدبة الأمر الذي يستدعي تحديد الدور الحقيقي للطب الشرعي و كذلك معرفة دوره القضائي .

الفرع الأول : الدور الحقيقي للطب الشرعي:

ينحصر الدور الحقيقي للطب الشرعي على عناصر تبرز الدور الفعال للطب الشرعي و التي تمثل في إيداع الخبرة العلمية ضمن ملف إجراءات أمام الجهات القضائية و كذلك فحص العناصر الطبية لإبراز أركان الجريمة و تحديد الوصف الجزائي .

أولا : تقديم الأدلة العلمية للسلطات القضائية :

يركز تقرير الخبرة الطبية الشرعية على تحديد هوية الضحية كحال الجثة المجهولة الهوية بالاستعراف الطبي، تعيين سبب الوفاة و التعرف على الجثة و أعضائها و فيما يتعلق بالخبرة العقلية يلتزم الخبرة بالإحالة يوضح على جملة من الأسئلة الجوهرية كخطورة حالة ، و قابلية المتهم للعقاب أو العلاج و إعادة

¹ - 2- دكتور على مصطفى ، <http://mora.edusyy/> 15 طلع عليها يوم 2026/02/14 ، الساعة 20:17pn

² - دكتور علي مصطفى ، المرجع سابق

التأهيل ، و يودع التقرير في نسختين لدى أمانة الضبط وتبث تاريخ الإيداع بالتوقيع و في حالة تعدد الخبراء يجب أن يوقعوا جميعا على المحضر ، كما يتعين على الخبير الإشارة إلى الوثائق التقرير هذا الأخير يعتبر تابعا للتقرير الأصلي و لا يعد خبرة مستقلة¹

ثانيا : تقسيم الوقائع الطبية لتوجيه التحقيق :

إن الشهادة الطبية و الأدلة الطبية بشكل عام تساهم في تشخيص الجريمة و تحديد التكيف القانوني لها و حتى يتم إثباتها ذلك استناد إلى معطيات يستنتجها الطبيب الشرعي عن طريق فحص المكان التي وجدت فيه الضحية ، و مصباته الجروح و مواضعها و تشريحها و فحص كل العينات اللازمة مما يساعد معرفة سبب الوفاة .

و عليه فإن التكيف القانوني يتأثر بمضمون و موضوع الشهادة الطبية و يظهر ذلك جليا في ارتكاب أعمال العنف العمدية و الغير عمدية و كذلك جرائم الأسرة و الآداب

1/ جريمة القتل العمدية:

كرس القانون العقوبات الجزائري في م 254 جريمة القتل العمد باعتبارها إزهاق روح إنسان حي عن قصد ، ورتب عنها حقوقه السجن المؤبد في م 263 فترة 3² و تعتبر الخبرة الطبية الشرعية أداة جوهرية في إثبات هذه الجريمة أن يقوم الطبيب الشرعي بتحديد سبب الوفاة و موضوع الإصابة و مدى خطورتها على الأعضاء الحيوية كالدماغ و القلب و الرئتين .

كما يثبت من خلال تقريره أن ضحية كانت على قيد الحياة عند ارتكاب الفعل و هو ما يعد عنصر أساسي في تكيف الواقعة كجريمة قتل عمد ، أم جريمة اعتداء أو تشويه جسدي و تتضاعف

¹ - لعزوي فريال يسرى، الخبرة الطبية في مجال الجزائري في قانون جزائري ، مذكرة نيل شهادة ماستر في حقوق تخصص قانون جنائي و علوم جنائية ، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، 2022/2021 ، ص 51 .

² قانون رقم 24/06 مؤرخ في 19 شوال 1445 هـ، الموافق لـ 28 أبريل 2024، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30 الصادر بتاريخ 21 شوال 1445 هـ، الموافق لـ 30 أبريل 2024، يعدل ويتمم الأمر رقم 66/165، المؤرخ في 18 صفر 1386 هـ، الموافق لـ 08 يونيو سنة 1966 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، الصادرة بتاريخ 11 يونيو 1966 م

الخطورة الفعل إذ اقترن بسبق الإصرار و التردد المنصوص عليهما في المادة 255 من قانون العقوبات، وهنا تبرز دور الطب الشرعي في كشف هذه الظروف المشددة إذ يمكن أن يظهر التقرير الطبي أن الضحية تعرضت لطعنات متعددة في مناطق مختلفة من جسده بما يدل على نية واضحة وإصرار على إزهاق الروح و يؤكد أن الفعل لم يكن عرضي بل مقصودا ، كما أن الخبرة الطبية تساهم في إثبات العلاقة النسبية بين الفعل الإجرامي و الوفاة ، و هو بعد عنصر حاسما في تكثيف الجريمة و تعديد العقوبة¹

2/ جريمة الضرب و الجرح المؤدي إلى الوفاة:

تعتبر أعمال العنف العمدية و التي ذكرها قانون العقوبات الجزائري في المواد من 264 إلى 276 مكرر المجال الحيوي للخبرة الطبية الشرعية ذلك أنه يتعين اللجوء إليها لتحديد حدوث الضرب أو الجرح أو ارتكاب أي عمل آخر من أعمال العنف أو تعدي على الجاني عليه حيث نقاط بالطبيب الشرعي مهمة فحص الضحية وتحديد طبيعة الإصابات، موقعها، عمقها ومدى خطورتها، المستعملة في إحداثها و ما إذا كانت النتيجة عنف عمدي أو حادث عرضي هذه المعطيات الفنية لتساهم مباشرة في تكوين قناعة القاضي و تحديد الوصف القانوني الصحيح للجريمة.

حيث أن جريمة الضرب و الجرح المؤدي إلى العجز يشترط القانون إعمال المادة 442 من قانون العقوبات إثبات مدة العجز الطبي فإذا تجاوزت خمسة عشر يوما، فإن الجريمة تكيف كجناية مشددة.

أما إذ توفرت ظروف مشددة فيعاد التكيف إلى جنائية محاولة قتل عمد خاصة إذ كانت الإصابات موجهة إلى مناطق حساسة كالقلب أو الرقبة .

¹ - بن شريعة الحاج ، الشهادة الطبية و أثرها في إثبات الجريمة في ظل تشريع جزائري ،مذكرة ماستر في حقوق تخصص. ق. جنائي و علوم جنائية ،كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الدكتور مولاي طاهر ، سعيدة ، 2018/2019، ص 30

وقد وضعت مصالح الاستعجالات للطب الشرعي معايير قصد تحديد، مدة العجز عن العمل استغاث على معطيات طبية نذكر منها

-الإصابات الجسدية و ما ترتب عنها من قصور وظيفي

- جسامه و عدد الإصابات الملاحظة

- المكوث في المستشفى قصد تلقي العلاج

- العجز الكلي عن العمل ليس بمفهوم الطبي بل مفهوما قانونيا .

و عليه فإن دور الطبيب الشرعي في هذه الجريمة يزداد تصاعديا بحسب جسامه هذه الآثار¹

3) جريمة الاغتصاب:

في قضايا الاغتصاب ، يلزم الطبيب الشرعي بفحص الضحية بغرض التحقيق من وقوع الاعتداء الجنسي ، حيث يعد التقرير الطبي أداة جوهرية تكشف عن مظاهر الاعتداء و حداثة الواقعة، و تبرز آثار العنف إن وجدت متي تبين من الشهادة الطبية على معاتبة سلامة غشاء البكارة و ما قد يصاحبه من نزيف ، باعتباره مؤشرا رئيس على حدوث الفعل مع العلم أن وجود أو غياب الغشاء لا يشكل دليلا قاطعا بذاته.

كما يبحث الطبيب الشرعي على أي علامات تكشف الجريمة من خلال العثور على افرزات منوية داخل أو على جسم الضحية، فضلا عن العلامات الناتجة عن مقاومة الفعل كالكدمات أو الخدوش خاصة حول مناطق الفم و العنف والمعصمين والتي تظهر لفض الضحية وبجته عن العلامات السابقة

¹ - باعزير أحمد ، الطب الشرعي و دوره في إثبات الجنائي ، مذكرة شهادة ماجستير في الحقوق ، تخصص قانون طبي ، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2010/2011 ص 58-59-60

الذكر و ذكرها في الشهادة الطبية ثبتت فعل الاعتداء و تثبت أنه تم تعبير رضا الضحية و باستعمال العنف و بذلك بتحقيق الركن المادي للجريمة¹

ثالثا : المساهمة في الحد من الخطاء خلال جمع الأدلة:

إلى جمع الأدلة في إطار الطب الشرعي يجب أن يتم وفقا لقواعد قانون الإجراءات الجزائية ،بما يضمن سلامة المعاينة و الحجز و الصحة النتائج أمام القضاء دون يقتضي ذلك التزام الضبطية القضائية و الخبراء بمبدأ الشرعية الجزائية² وتوثيق جميع مراحل التعامل مع الأدلة في محاضر رسمية مدعومة بالوسائل التقنية المتاحة ، مع احترام سلسلة الحيازة التي تضمن عدم المساس بمصداقية الدليل من لحظة ضبطه إلى حين عرضه أمام المحكمة ، كما يتعين أن يتم جمع الأدلة باستعمال الوسائل العلمية المناسبة لكل نوع منها وأن يتم جمع الأدلة باستعمال الوسائل العلمية المناسبة لكل نوع منها ،و أن تحفظ في أوعينه مستقلة تحمل بيانات تعريفية دقيقة ،ثم تودع في أماكن مؤمنة وفق سجل دخول و خروج ،أما التحاليل المخبرية فيجب أن تجري داخل مختبرات معتمدة مع تسجيل كل العمليات بشكل يسمح بالتحقيق و إعادة الفحص عند الاقتضاء و بهذا الشكل يتحقق ، مطابقة الإجراءات الجزائية مع المعايير العلمية و العملية ، بما يضمن حجته الأدلة الجنائية و يقلل من الأخطاء التي تؤدي على سير العدالة³

الفرع الثاني: الدور القضائي للطب الشرعي

يمثل الطب الشرعي حلقة وصل أساسية بين العلم والقانون، إذ يمد القضاء بأدوات علمية دقيقة تساعد على كشف الحقيقة وتثبيت العدالة، فالقاضي وهو يواجه وقائع معقدة تتجاوز حدود النصوص القانونية، يجد في الخبرة الطبية الشرعية وسيلة لتفسير الأدلة المادية وتقييمها على نحو يضمن سلامة الحكم، ومن هنا يبرز الدور القضائي للطب الشرعي باعتباره ليس مجرد عنصر مساعد، بل ركيزة تساهم في ترسيخ الثقة في الأحكام القضائية، من خلال إضفاء الطابع العلمي على عملية الإثبات الجنائي.

¹ - بن شرقية الحاج ، المرجع السابق، ص39

² - قانون رقم 25/14، المؤرخ في 09 صفر 1447، الموافق لـ 03 أغسطس 2025، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447، الموافق لـ 13 أغسطس 2025.

³ - بن ساحة يعقوب ،دور الطب الشرعي في المنظومة قضائية الجزائية ،جامعة غرداية و جامعة ديان عاشور

أولا حجية التقارير الطبية :

يلعب طب الشرعي دورا جوهريا في مجال الإثبات الجنائي ، و تقرير الخبرة الطبية الشرعية لا يقتصر على وصف الإصابات أو تحديد سبب الوفاة بل يتجاوز ذلك إلى تحليل الأدلة المادية و ربطها بالسياق الجنائي ، لأنه يتمتع بحجية خاصة في مجال الإثبات الجزئي، إذ يشكل أداة ذات تأثير مباشر على نطاق سلطات التحقيق والمتابعة إلى حد قد يحد من نطاق سلطتها التقديرية بالنظر لها يتسم به من حقه وموضوعية أمام قاضي الحكم حيث أن القاضي يجد نفسه أمام إشكال حقيقي حينما لا تتوافق نتائج الخبرة مع قناعة الشخصية فيكون ملزما عن اختيار إما أن يعدل عن اقتناعه أو سيستعيد الخبرة و لو كانت قطعية ، و في هذا السياق يظل القاضي ملزما بالاحتكام إلى العقل و المنطق فلا يعتمد إلى وسائل الإثبات التي تدعم بالانسجام و يظهر أثر الدليل الطبي الشرعي و حجيته بوضوح في إثبات وقوع الجريمة بأركانها القانونية أكثر من إسنادها إلى المتهم و في بعض القضايا كحالات التسمم يعجز القاضي على الفصل في الركن المادي دون استند إلى قرائن علمية و منه تصبح الخبرة الطبية شرعية في مثل هذه القضايا دليل حاسم لإثبات العناصر المادية للجرم ، مما يجعل القاضي مضطرا إلى بناء اقتناعه على ما يخلص إليه الطبيب الشرعي في تقريره¹

ثانيا : تكوين قناعة القاضي بتقرير الطب الشرعي:

تنتهي مهمة الطبيب الشرعي بتقديم تقرير عما كلف به من الجهات الآمرة له عن طريق التسخيرة أو طلب الخبرة الطبية ، للفصل في النزاع المطروح حتى أكد أغلب الفقهاء أن تأثير الطبيب الشرعي هام جدا على تكوين قناعة القاضي بحيث يضل القاضي غير مقيد بوسيلة إثبات معينة ، حتى و إن كانت ذات صيغة علمية دقيقة²

¹ - فاز جميلة ، تأثير خبرة طبية شرعية عللا السلطة تقديرية للقاضي جزائي في جرائم لقتل، مجلة الحقوق و الحريات ، جامعة محمد حيضر بسكرة ، جزائر

: العدد 1 سنة 2025، ص 383

² - دزابت زهرة ، مرجع سابق 52

يلاحظ أن تقرير الطبيب الشرعي بدرج ضمن أدلة المسؤولية التي قد تأثر في مسار الدعوى لكنه لا يعتبر بدالة دليل قاطعا للإثبات و هنا يظهر الفرق بين دليل المسؤولية الذي يوجه الإتهام أو يساهم في تكوين قناعة القاضي و تبين دليل الإثبات الذي يبنى عليه الحكم بشكل مباشر ، حيث يمكن تصنيف أدلة المسؤولية كما يلي:

- أداة اتهام :

تستخدم لتوجهه الاتهام إلى شخص معين و يعتمد عليها غالبا ضباط الشرطة القضائية أو قاضي التحقيق لتبرير التوقيف لنظر أو الحبس المؤقت

- أداة إدانة: و هي الأدلة التي تعرض أثناء المحاكمة ، فإذا بلغت درجة اليقين لدى القاضي شكلت أساس للحكم بالإدانة.

- أداة نفي : و هي الأدلة التي تؤدي إلى تجزئة المتهم من خلال انتقاد أركان الجريمة .

- الأداة القانونية : و هي الأدلة التي نص عليها القانون إجراءات جزائية كوسيلة إثبات التي أجازت إثبات الجريمة بأي وسيلة مشروعة.

- الأدلة القولية أو المعنوية : و هي المستخلصة من أقوال الأشخاص ، سواء كانت اعترافات أو شهادات و أقوال أشخاص و ما تتضمن من معطيات يمكن أن يسند إليها القاضي.

و عليه فإن اللجوء إلى تقرير الخبرة الطبية شرعية أصبح حتميا لتكوين جماعة الشخصية لتقاضي في مجال الإثبات الجنائي¹

المبحث الثاني : الإطار القانوني للطب الشرعي.

لا يمكن لمهنة الطبيب الشرعي أن تؤدي دورها الحيوي إلا من خلال إطار قانوني واضح يحدد صلاحياته و مسؤولياته اتجاه القضاء و المجتمع.

¹ -درايت زهرة ، مرجع السابق ، ص 52-53

فعمله لا يقتصر على الجانب الطبي البحث ،بل يمتد بشكل حلقة وصل أساسية بين العلم و القانون ،إذ يعتبر خبيراً يساهم في كشف الحقيقة و خدمة العدالة.

و سنقوم في هذا المبحث بدراسة الوضعية القانونية لعمل الطبيب الشرعي مروراً بتحديد حقوقه و التزاماته و كذا طبيعة التعاون بينه و بين الجهاز القضائي .

المطلب الأول: المركز القانوني للطبيب الشرعي.

يمارس طبيب الشرعي مهامه ضمن إطار قانوني محدد ، يخضع لإجراءات و ضوابط دقيقة تضمن نزاهة عمله و موضوعيته.

و يستند هذا الإطار إلى القوانين المنظمة للصحة و الأوامر التشريعية ذات صلة مثل قانون 11-18 متعلق بالصحة و الذي يضع الأسس القانونية لممارسة هذه المهنة ذات طابع الحساس¹

الفرع الأول: مفهوم طبيب الشرعي .

يمثل الطبيب الشرعي شخصية علمية وقانونية في آن واحد، إذ يجمع بين المعرفة الطبية الدقيقة والقدرة على توظيفها في خدمة العدالة، فهو ليس مجرد طبيب يعالج المرضى، بل خبير يستدعى لتفسير الإصابات، تحديد أسباب الوفاة، أو تحليل الأدلة البيولوجية والكيميائية بما ينسجم مع مقتضيات التحقيق القضائي، ويعد الطبيب الشرعي شاهداً علمياً محايداً يضع خبرته تحت تصرف القضاء دون انحياز، ليساهم في بناء الحقيقة القضائية عبر تقارير موضوعية تضيء ما قد يظل غامضاً في مسرح الجريمة أو في النزاعات المدنية، ومن هنا يتجلى مفهوم الطبيب الشرعي كحلقة وصل بين الطب والقانون، ويرسخ الثقة في الأحكام القضائية، ويضمن أن العدالة تستند إلى يقين علمي لا إلى الظنون.

¹ - قوطاية راضية ، الطب الشرعي و دوره في إثبات الجريمة في التشريع الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ،تختصر قانون جنائي ، قسم حقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة ،2024/2025 ض19

أولا : تعريف طبيب الشرعي .

1- لغة : هو طبيب يزاول لدى المحاكم وظائف الخبير أو المستشار في شأن الطب الشرعي على وجه الخصوص فيما يقي تشريح الجثة و مهام أخرى محددة قانونا أو عن طريق طلب من سلطة مختصة¹

2- اصطلاحا:

طبيب الشرعي ليس مجرد طبيب يعالج المرضى، بل هو خبير يجمع بين المعرفة الطبية و الدور القانوني. وظيفته الأساسية أن يكون عين العدالة في القضايا التي تتطلب تفسيراً علمياً خاصة تلك المرتبطة بالموت العنيف أو الإصابات الجسدية الخطيرة .

فهو الذي يقوم بتشريح الجثث لتحديد سبب الوفاة ، و يقدم تقارير دقيقة تساعد القضاة على فهم الملابسات ، كما يشارك في تقييم الأضرار الجسدية و النفسية التي قد تلحق بالأشخاص في القضايا الجنائية أو المدنية .

3- من الناحية القانونية : يعتبر الطبيب الشرعي أحد الخبراء الفنيين المساعدين للقضاء .

ولكي يزاول هذه المهنة ، يشترط القانون أن يكون مسجلاً في جدول المجلس القضائي ، أو أن يتم اختباره بقرار استثنائي بعد أداء اليمين أمام المجلس المختص.

هذا الشرط يضمن أن الطبيب الشرعي يعمل تحت رقابة قانونية صارمة و أن تقاريره تحمل صفة رسمية أمام العدالة .

ولكي يصبح الطبيب الشرعي مؤهلاً لممارسة هذه المهنة الحساسة عليه أن يمر بمسار طويل من الدراسة والتكوين:

¹ - محاماة نت ، المفهوم القانوني للطبيب الشرعي مع بيان مهامه و اختصاصاته تاريخ نشر 2018/01/22 ، تم الاطلاع عليه 2026/03/02 ، على ساعة 15:51 www.mohamah.net

- دراسة الطب العام لمدة (07) سنوات
- النجاح في امتحان وطني يؤهله للتخصص في الطب الشرعي.
- متابعة تكوين معمق للحصول على شهادة الدراسات الطبية المختصة و ذلك وفق البرنامج الدراسي التالي :
- الطب الشرعي القضائي و العلوم الجنائية لمدة سنة
- تعويض الأضرار الجسمانية لمدة سنة (06) أشهر .
- قانون الطب و أخلاقيات مهنة الطب لمدة ستة (06) أشهر
- الطب العقلي لمدة ستة (06) أشهر
- الطب الشرعي التسممي لمدة ستة (06) أشهر
- علم الأمراض لمدة ستة (06) أشهر
- طب السجون أو الطب داخل مؤسسات العقابية لمدة ستة (06) أشهر¹
- الطبيب الشرعي هو طبيب مختص يستعان بخبرته الطبية لخدمة العدالة ، إذ يساهم في كشف الغموض المتعلق بالجوانب الطبية في القضايا الجنائية و الحقوقية .
- و يعتبر شاهدا فنيا محايدا أمام القضاء لا يعمل لحساب أي جهة و إنما يضع خبرته في خدمة الحقيقة و تحقيق العدالة².

¹ - محمد صلعة ، الطب الشرعي ودوره في إثبات جريمة القتل في التشريع الجزائري مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر ، تخصص القانون القضائي ، قسم القانون الخاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم 2021/2022، ص 24

² -يخلف عبد القادر " دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة" ، مجلة الاجتهاد القضائي ، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ، جليكرة، جامعة محمد حيضر، العدد السابع عشر، سبتمبر 2018/ ص 245

ثانيا - تعيين طبيب الشرعي:

بعد إكمال دراسة المتخصصة و نيله شهادة الكفاءة يوزع الطبيب الشرعي على المستشفيات أو المراكز الجامعية لياشر مهامه، والتي تشمل:

- الانتقال إلى مكان الجريمة لمعاينة الأدلة المادية مثل : الدم ، الشعر أو السوائل الحيوية و فحصها بدقة
- دراسة الأدوات المضبوطة كالسلاح الناري أو الأدوات الحادة .

-إجراء فحوصات على المصابين في قضايا الجروح و الاعتداءات ،مع تحرير شهادة طبية دقيقة تصف الإصابة و سببها و تاريخها .

-تشريح الجثث سبب الوفاة و ظروفها و ربطها بالإصابات الموجودة و أحيانا استخراج عينات حتى بعد الدفن لإعادة الفحص عند الحاجة

- تقدير عمر الأشخاص في الحالات التي يتطلبها التحقيق ، خاصة في القضايا المتعلقة بالأحداث أو الجرائم الأخلاقية¹

- و من جهة أخرى يقوم طبيب الشرعي بوظيفة مزدوجة : فهو من جهة مستشار طبي للسلطات القضائية و الإدارية، و من جهة ثانية مستشار قانوني للهيئة طبية إذ يعدها برأيه حول الجوانب القانونية الجزائية لم نذكره بصريح العبارة لكنها أشارت له ضمنا باعتباره الشخص المؤهل لتقدير ظروف الوفاة أو فحص الجثة في حالات الاشتباه، فقد نصت مادة 46 من قانون إجراءات الجزائية على ذلك .

- و كذلك مادة 95 و التي جاء فيها ما يلي: "... كما ينتقل وكيل الجمهورية إلى مكان إذ رأى لذلك ضرورة. و يصطحب معه أشخاص قادرين على تقدير ظروف الوفاة...." و نستنتج من المادتين

¹ - هاشمي فراح نور الهدى، النظام القانوني للطب الشرعي في القانون الجزائري مذكرة نهاية دراسة لنيل شهادة ما ستر، تخصص قانون إداري، قسم قانون عام كلية الحقوق و العلوم سياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2024/2023

سابقين أن أحكام القانون لم تنص صراحة على طبيب الشرعي، و لكن ضمينا يمكن استنباط أن الشخص المؤهل لذلك أي فحص جثة و تقدير ظروف الوفاة هو الطبيب الشرعي

كذلك نجد المادة 82 من القانون رقم 14-08 المتعلق بالحالة المدنية تشترط حضور طبيب خبير عند وجود علامات عنف أو ظروف مشبوهة قبل الدفن¹

1- شروط تعيين الأطباء الشرعيين الخبراء

لا يسمح للطبيب الشرعي بممارسة مهامه إلا بعد تسجيله رسميا ضمن قائمة خبراء القضاة ، و هو ما يمنحه مجموعة من الحقوق و بلامه بعدة التزامات و لتعيين خبيرا وجب توفر شروط نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 95/ 310 المحدد لشروط التسجيل في قوائم الخبراء القضاة و كذا حقوقهم وواجباتهم²

وبناء عليه فالشروط تتمثل في:

- أن يكون جزائري الجنسية ،هذا مع الأخذ بعين الاعتبار اتفاقيات الدولية .
- أن يكون له شهادة جامعية أو تأهيل مهني معين في الاختصاص و هو طبيب شرعي يكون قد تلقى تكوين أولي و المتمثل في شهادة طب عام لمدة 7 سنوات بعد ذلك تخصص في مجال الطب الشرعي لمدة 4 سنوات
- أن لا يكون قد تعرض لعقوبة نهائية سبب ارتكابه وقائع منحلة بالآداب عامة .
- أن لا يكون قد تعرض للإفلاس أو التسوية القضائية.
- أن لا يكون قد منع بقرار قضائي من ممارسة المهنة.

¹ - بن دبكة وليد ،دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون جنائي ،قسم الحقوق ،كلية الحقوق و علوم سياسية ،جامعة محمد حيضر ، بسكرة ،2016/2017 ،ص 23،24

² - يحي عبد الحي ، " الطبيب الشرعي كأحد أعوان القضاة " ، مجلة قيس للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، مخبر الدراسات القانونية المعقمة، الجزائر جامعة جيجل ، العدد الأول ، 2024/04/22 ، ص 378-379

- أن يعتمد من قبل السلطة الوصية على اختصاصه أو يسجل في قائمة تعدها هذه السلطة¹

الفرع الثاني: صلاحيات الشرعي.

يعد الطبيب الشرعي من أهم الخبراء الذين تستعين بهم السلطة القضائية في سبيل كشف الحقيقة وتحقيق العدالة لما يتمتع به من خبرة علمية و فنية تمكنه من تفسير الوقائع ذات الطابع الطبي المرتبطة بالدعوى الجزائية، قد أولى المشرع للطبيب الشرعي مجموعة من الصلاحيات التي تخول القيام بمهام محددة، كفحص الأشخاص والأموات وتحليل أسباب الوفاة، وتقدير الإصابات، وإعداد التقارير والخبرات الطبية التي تعد من وسائل الإثبات المهمة أمام القضاء، غير أن ممارسة هذه الصلاحيات لا تكون مطلقة، وإنما تخضع لضوابط قانونية وإجرائية تكفل احترام حقوق الأفراد وضمان حسن سير العدالة، الأمر الذي يقتضي الوقوف على نطاق هذه الصلاحيات وحدودها القانونية.

أولاً: حقوق الطبيب الشرعي.

يعد الطبيب الشرعي من بين الخبراء القضائيين الذين يكلفون بمهمة حساسة تتقاطع فيها المسؤولية الطبية مع الالتزام القانوني، و لهذا فقد خصه المشروع الجزائي بجملته من الحقوق و كذا التزامات التي تضمن أدائه المهني وفق الأعلى المعايير الأخلاقية و القانونية .

1- أتعاب الطبيب الشرعي: تتمثل في :

يتقاضى الطبيب الشرعي مكافأة مالية نظير خدماته، يحددها القاضي تحت رقابة النائب العام و تتكفل بها الخزينة العمومية ، و على خبير القضائي أن يكتب مذكرة بنفقاته و يكتب أسفلها المخالصة موقعة وتودع هذه المذكرة لدى أمانة ضبط المحكمة، ثم ترفع إلى النيابة العامة التي تقدم التماساتها و تعيد المذكرة إلى القاضي الذي عين طبيب الشرعي و هذا كله حددته مادة 15 من مرسوم تنفيذي رقم 310/95 سابق ذكر.

¹ -وزارة العدل ، الخبير القضائي، ثم الإطلاع عليه 2026/03/02 ، على ساعة 15:51 ، www.mjjustice.gov.dz

كما يحق له الحصول على تعويضات إضافية عن التنقلات و الفحوصات التكميلية لما نص عليه المرسومان التنفيذي رقم 310/95 و 364/11 و هذا الأخير يحدد شروط و كفايات تسجيل الأطباء في قائمة الأطباء الخبراء في مجال منازعات الطبية للضمان الاجتماعي و كذا حقوقهم وواجباتهم ، بحيث جاءت مادة 24 منه أن طبيب الخبير يتقاضى أتعابه خلال أجل أقصاه ثلاثين يوم (30) من تاريخ استلام تقرير الخبرة .

أما بالنسبة للمادة 25 قد حدد لنا المشروع من خلالها التزاما للطبيب الشرعي بعد طلب أتعاب أخرى باستثناء تلك المقررة له قانونا.

كما أنه أوضح في المادة موالية أي 26 من نفس المرسوم التنفيذي تعويضات يتلقاها طبيب الخبير تدفعه هيئة الضمان الاجتماعي¹

2-الترقية المهنية :

تتم ترقية طيب الشرعي بناء على الكفاءة المهنية و الأقدمية، بعد تقييم أعماله و تقاريره و تحت إشراف النيابة العامة التي توفر له الحماية و المساعدة اللازمة لأداء مهامه²

ثانيا: التزامات طبيب الشرعي.

تتجلى التزامات الطبيب الشرعي و تنقسم إلى نوعان: التزام الطبيب الشرعي نحو المريض من جهة و التزاماته نحو مهنته من جهة أخرى .

1-واجباته نحو المريض يجب على طبيب الشرعي مراعاة

- احترام الحالة الاجتماعية و المالية للمريض و عدم المعالجة في تقدير الأتعاب.

¹ - هاشمي فراح نور الهدى، مرجع سابق، ص 29-30

- معط الله أميمة -بوعيطه رحمة ، الطب الشرعي و أثره في الإثبات الجنائي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون جنائي و علوم جنائية قسم حقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة 2022، ص 15

- عدم الامتناع عن تقديم العلاج في الحالات العاجلة

- الحفاظ على السر المهني حتى دون طلب المريض و لا يجوز إفشاءه إلا في حالات محددة .

إذا كانت مصلحة المريض تقتضي ذلك و كان عاجز عن العناية بنفسه .

إذا وافق المريض كتابيا.

إذا طلبت المحكمة أو الجهات المختصة نتائج الفحص.

إذا اكتشف مرض معد يستوجب إبلاغ السلطات .

لا يجوز إجراء الفحص أو التدخل الجراحي إلا بعد الحصول على موافقة المريض أو من ينوب عنه قانونا ، باستثناء الحالات التي تهدد حياته¹

- 2- واجباته نحو المهنة و السلطة القضائية :

- أداء اليمين : يلزم الخبير المقيد لأول مرة بالجدول بأداء اليمين القانونية المحددة بنص المادة 241 من قانون الإجراءات الجزائية .

- 3- سر المهني:

- يجب على طبيب الشرعي ان يراعي الحيلة و الدقة في جميع تصرفاته و ان يحافظ على كرامته و كرامة مهنته، بحيث عليه الحفاظ على سرية الوثائق و المعلومات

التي يطلع عليها أثناء تأدية مهمته، و إرفاقها بالتقرير و إرسالها للجهة المختصة و في هذا الصدد نصت مادتين 12 و 13 من المرسوم التنفيذي رقم 95-310 سابق الذكر على بعض الواجبات التي تخص سر مهنة الخبير القضائي أو طبيب الشرعي.

-لقرون وفاء، بندري عائشة، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص مهن قانونية وقضائية قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2023/2024، ص 15-16

يكون الخبير القضائي مسؤولاً عن الدراسات و الأعمال التي ينجزها ، و يمنع عليه أن يكلف غيره بمهنة أسندت إليه.

و في حالة إبداء طبيب الشرعي رأي مخالف للحقيقة أو كاذبا تقوم مسؤوليته و يتعرض للعقوبات و رد ذكرها في مادة من ق.ع، و في حالة تقصيره في واجباته المتعلقة بالخبرة الطبية يمكن أن يكون موضوع إجراء شطب من قائمة الأطباء الخبراء ، وهذا ما نصت عليه المادة 27 من م . ت 11-364 .

على طبيب الشرعي تقديم الخبرة في الآجال المحددة لدى أمانة ضبط المحكمة حسب مادة 244 من ق،إ،ج.

- 4- المثل أمام المحكمة:

بحيث وجب على الطبيب الشرعي امتثال أمام المحكمة عند الاستدعاء خاصة في القضاء الجنائية، للإدلاء بملاحظاته الفنية ، و في حال الرفض دون عذر قاهر يتعرض للمساءلة القضائية¹

المطلب الثاني: طرق اتصال الطبيب الشرعي بالدعوى العمومية .

في رحلة كمساعد للعدالة ، يجد الطبيب الشرعي نفسه على اتصال مباشر بالجهات القضائية الجزائية كلما تعلق الأمر بالبحث عن الحقيقة و إثبات الدليل الجنائي ، أحيانا يستدعى على وجه السرعة بموجب تسخير طبيبة لإجراء فحوصات أو معاينات لا تحتمل التأخير ، فيكون حضوره ضروريا لتثبيت ما قد يضيع مع مرور الوقت و أحيانا أخرى ينتدب رسميا بأمر قضائي ليقوم بخبرة طبية دقيقة يجب فيها على الأسئلة التي تم طرحها عليها من قبل جهة قضائية ، و بين هذين مسارين يظل طبيب الشرعي حلقة وصل أساسية بين العلم و العدالة²

¹ - معط الله أميمة، بوعيطلة رحمة ، مرجع سابق ، ص 16

² -

الفرع الأول: التسخيرة الطبية

بما أن الطبيب الشرعي هو أحد مساعدين قضاة لجهة العدالة بالتحديد جهات الجزائية يتم ترابط بين أعماله و مهامه مع القضاء بمناسبة البحث عن دليل جنائي في مسائل لا تحمل التأجيل و يكون ذلك عن طريق تسخير الطبيه¹

أولا : مفهوم تسخير:

1- تعريف تسخير:

هي الآلية التي يلجأ إليها القاضي أو وكيل جمهورية عندما تفرض الظروف تدخلها عاجلا للطبيب الشرعي، فيكلفه بصدفة رسمية للقيام بفحص أو معاينة لا تحمل التأجيل مثل كشف على جثة أو التحقيق من آثار عنف في هذه الحالة يصبح الطبيب الشرعي بمثابة اليد العلمية التي تمتد بسرعة لمساعدة العدالة على تثبيت الدليل قبل أن يضيع أو يتغير بمرور الوقت أي مهددا بالزوال، إذن فالتسخيرة ليست مجرد إجراء شكلي بل وسيلة قانونية تمنح الطبيب الشرعي سلطة التدخل الفردي ، و تضع خبرته في خدمة الحقيقة حتى يتمكن القاضي من الاعتماد على نتائج دقيقة و موضوعية في مسار التحقيق القضائي²

2 - شكل التسخيرة الطبية:

بحيث أن التسخيرة الطبية هي الصيغة الرسمية التي توجهها الجهة القضائية إلى الطبيب الشرعي ، فهي ليست مجرد ورقة إدارية بل وثيقة تحمل في طياتها معنى الثقة و المسؤولية ، إذ تحدد بدقة هوية الطبيب المكلف ، و الجهة التي أصدرتها و الموضوع المطلوب فحصه أو معاينته مع الإشارة إلى الطابع لاستعجالي

¹ - يا عزيز أحمد ، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي ، مذكره التخرج لنيل شهادة الماجستير ، قانون طبي، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2010/2011، ص12

² - باعزير أحمد ، " الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية "، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون ، تيلالت ، بدون دار نشر ، العدد الثامن جوان 2017، ص2016

الذي يفرض سرعة التنفيذ بهذا الشكل تصبح التسخيرة أداة قانونية تضمن أن عمل الطبيب الشرعي يتم في إطار من الشرعية و الوضوح.

و مع ذلك فإن قانون لم يحدد شكل لها فيمكن أن كتابة للطبيب كما يمكن أن يؤمر بها شفاهة و في حالات خاصة عن طريق هاتف في حالات ضرورة و استعجال.

و مع مراعاة ما تقتضيه المواد من قانون الإجراءات الجزائية التي تستوجب على الطبيب المسخر تأدية اليمين كتابة على إبداء رأيه بما يمليه عليه الشرف و الضمير¹

ثانيا: حالات التسخيرة الطبية

1- حالة رفع الجثة وحالة الأماكن :

عندما يعثر على جثة في مكان ما ،تبدأ أولى خطوات التحقيق الجنائي بما يعرف برفع الجثة ،هذا الإجراء لا يقتصر على مجرد نقلها ،بل هو عملية دقيقة تشرف عليها جهاز قضائي بمساعدة طبيب الشرعي وفق ما جاءت به المادة من قانون إجراءات جزائية .

و تقام هذه العملية عن طريق معاينة الجثة في موقعها الأصلي ، حيث سجل وضعيتها العلامات الظاهرة عليها و الأدلة المحيطة بها.

الهدف من هذه الخطوة هو تثبيت الحقيقة منذ اللحظة الأولى .و ضمان أن أي أثر أو دليل لا يضيع أو يتغير قبل أن ينقل إلى مشرحة أو يعرض أمام القضاء

و لهذا ينصح بالتريث في معالجة مثل هذه الملفات ،خاصة إذا كانت الإصابات بلغة حيث يفصل إحالة القضية إلى التحقيق و انتظار إلى التئام الجروح للتأكد من عدم البحث وجود عامة مستديمة أو وفاة و من الواضح أن الهدف من التسخيرة الطبية هنا ليس البحث عن الدليل الجنائي بقدر ما هو تحديد الاختصاص القضائي.

¹ -يا عزيز أحمد ، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي ، مرجع سابق ،ص 19-20

غير أن الأمر يختلف إذ تضمنت التسخيرة تحديد وسيلة الضرب أو جرح باعتبارها ظرف مشددا، ففي هذه الحالة تصبح الشهادة الطبية دليلا قابلا للمناقشة أمام القضاء ، و يمكن للنيابة تمسك به لتشديد العقوبة أو حتى لتغير التكييف القانوني للجريمة ، و مع ذلك يجب التنبيه إلى أن الشهادة الطبية في هذا السياق لا تكفي وحدها لإسناد الوقائع إلى المتهم إذ أنكر ارتكابها و لم يوجد دليل آخر ضده ، إذ أن المحكمة العليا استقر اجتهادها على أن هذه الشهادة تثبت الضرر لكنها لا تثبت الركن المادي للجريمة على المتهم¹

2- حالة هتك العرض:

جريمة هتك العرض في القانون الجزائري تقوم على فعل الواقعة غير رضائية، ولأن الركن المادي لهذه الجريمة يتطلب إثبات هذا العنصر الجوهري، و بما أن آثار العنف قد تزول بسرعة مع مرور الوقت ، فإن النيابة تبادل فور تلقيها الشكوى إلى إصدار تسخيرة للطبيب الشرعي تكلفه بفحص الضحية بدقة ، وخاصة الجهاز التناسلي ، للتأكيد من وجود آثار إيلاج أو علامات عراك تثبت وجود عنف.

بهذا الشكل تصبح التسخيرة وسيلة أساسية للحصول على دليل إثبات يعرض أمام قاضي الحكم لاحقا، و هي أيضا في حالة هتك عرض أن التسخيرة الطبية ليست إجراء إداري بل ضمان قانونية وعلمية لحماية الحقيقة، إذ تساعد على كشف ملابسات الجريمة و تثبيت الأدلة بشكل موضوعي بما يحفظ حقوق ضحية و المتهم معا²

الطبيب الشرعي هنا يمثل عين العلم داخل مسرح الجريمة ، يحدد ما إذا كانت الوفاة طبيعية أو نتيجة انتحار أو جريمة قتل ، و يضع ملاحظاته في تقرير يبنى عليه مسار العدالة.

أما حالة الأماكن فهي الوجه الآخر لهذه العملية، فالمكان الذي وجدت فيه الجثة ليس مجرد إطار خارجي، بل هو مسرح للأدلة التي قد تكشف خيوط الجريمة.

¹ - يا عزيز أحمد ، الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية ، مقال سابق ، ص 219/218

² - يا عزيز أحمد الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية ، مقال سابق ، ص 219

لذلك يعاين المكان بدقة أي موقع الجثة، الآثار المادية و العلامات التي قد تدل على مقاومة أو دخول غير مشروع و حتى تفاصيل صغيرة و بذلك يصبح المكان جزءا من دليل الجنائي.

.و بين رفع الجثة و حالة الأماكن يتكامل عمل الطبيب الشرعي مع كعمل قضاء و شرطة قضائية، ليشكلوا معا سلسلة مترابطة تحفظ الدليل الجنائي و تضعه في خدمة العدالة¹

3- حالة الضرب و الجرح :

و من جهة أخرى يلجأ القاضي أو وكيل الجمهورية إلى التسخيرة الطبية لتحديد مدة العجز الذي أصاب الضحية، المهدف من هذا الإجراء هو تفادي الشهادات الطبية التي قد يحضرها الضحية والتي غالبا ما تتضمن مدة عجز مبالغ فيها تضر بحقوق المتهم .

- بحيث أن القانون نفسه يفرض هذا الإجراء، إذ إن تحديد مدة العجز هو عنصر أساسي في تكييف الجريمة و تحديد الجهة القضائية مختصة بالنظر فيها ، فإذا حدد الطبيب المسخر مدة العجز بأقل من 15 يوما في حالة الضرب والجرح العمدي أو أقل من 3 أشهر العجز هذه فإنها تعتبر الأعضاء فإن الجريمة تصنف جنائية

الفرع الثاني: الخبرة الطبية الشرعية .

ومن شق الثاني نجد وسيلة الثانية التي يتصل بها الطبيب الشرعي بجهاز العدالة هي الخبرة الطبية الشرعية ،بحيث أنها أداة التي يعين بها القضاء ، حينما يعجز عن فهم ما تخفيه الجرائم ،بحيث تعتبر آلية يضعها طبيب في أيدي العدالة لتكثيف الوقائع و تحديد المسؤوليات.

أولا: تعريف الخبرة الطبية الشرعية :

الخبرة الطبية هي عمل علمي يقوم به الطبيب الخبير بتكليف من القضاء، هدفه مساعدة القاضي على فهم المسائل الفنية دقيقة لا يستطيع وحده أن يثبت فيها، فهي بمثابة جسر يصل بين العلم والقانون،

¹ - يا عزيز أحمد ، الطب الشرعي و دوره في إثبات الجنائي ،مرجع سابق ،ص 14

حيث يقدم الخبير تقريراً موضوعياً يشرح فيه الوقائع الطبية مرتبطة بالقضية، ويعرض استنتاجاته بلغة دقيقة وواضحة حتى يتمكن القاضي من اتخاذ القرار العادل .

هذا التقرير لا يعتبر مجرد رأي شخصي، بل هو شهادة علمية محايدة تستند إلى الفحص والمعاينة والاختبارات، ويجب أن يتسم بالوضوح والدقة والالتزام بالشروط الشكلية والموضوعية و كذا الإجرائية التي يفرضها القانون، فإذا فقد التقرير هذه الصفات قد يعرض للإبطال أو يفقد قيمته القانونية.

و بذلك يمكن القول أن الخبرة الطبية ليست غاية في ذاتها و إنما وسيلة قانونية و علمية تضع الحقيقة أمام القضاء ، و تساعد العدالة على أن تبين على أن تبين على أساس من العلم و الموضوعية.¹

ثانيا: شكل تقرير الطبية و مضمونها:

المشروع الجزائري لم يضع قالباً إلزامياً لشكل تقرير الخبرة الطبية، بل ترك للخبير حرية تنظيمه وفق أسلوبه الشخص بما يعكس قدرته على الترتيب و الدقة و الوضوح لذلك يختلف شكل التقرير من خبير لآخر، لكن يبقى الهدف واحد و هو تقديم عرض منطقي للوقائع و النتائج وصولاً إلى رأي فني يساعد القاضي على فهم مسألة المطروحة.

أما لغة التقرير، فلم يحددها المشرع أيضاً، غير أن الممارسة الفعلية و العملية.

أظهرت أن معظم التقارير تحرير بالفرنسية، و هو ما يخلق أحيانا فجوة بين التقرير و بين تكوين القاضي الذي يعتمد أساساً على اللغة العربية

- من جهة أخرى، ولأن تقرير الخبرة يمثل أداة مساعدة أساسية للقاضي فقد أحاطته التشريعات بضمانات تكفل صحته و سلامته، حماية للخصوم و ضماناً لحقوقهم، بحيث يكون التقرير وثيقة دقيقة، واضحة و مبنية على أساس علمية و فنية سليمة.

¹ - عبد الرحمن قنطاسي، الخبرة القضائية في المجال الطبي و تطبيقاتها في الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، قلمة، بدون دار نشر العدد الثالث و العشرين، ماي 2018، ص 46، 47، 48.

بحيث يجب أن تتسم بالموضوعية بعيدة على الغموض أو المصطلحات المعقدة التي قد تربك القاضي أو الخصوم.

يتضمن التقرير عادة عرض للوقائع التي عاينها الخبير، ثم شرحاً للوسائل العلمية التي اعتمد ها في التحليل، و صولاً إلى النتائج التي توصل إليها هذه النتائج يجب أن يكون مبررة بمنطق علمي، مدعومة بالأدلة، و مقدمة بأسلوب يتيح للقاضي تكوين قناعته دون لبس.

- حالة ضرب و الجرح:

ومن جهة أخرى يلجأ القاضي أو وكيل جمهورية إلى التسخيرة الطبية لتحديد مدة العجز الذي أصاب الضحية عن القيام بأعماله الشخصية، و كذلك لتقدير الأضرار اللاحقة به

- أما في المجال الطبي، فإن دور الخبير يقتصر على تقدير الأضرار الناتجة عن الفعل أو الخطأ الطبي، دون أن يتجاوز ذلك إلى تحديد ما إذا كان هناك خطأ قانوني أو نسبة عجز، لأن هذا التقدير يدخل ضمن اختصاصات القاضي وحده¹

¹ -عبد الرحمان فطناسي، مقال السابق، ص 53، 54، 55

الفصل الثاني:

الحجية القانونية للخبرة الطبية

الشرعية ودورها في مسار الدعوى

الجنائية

الفصل الثاني: الحجية القانونية للخبرة الطبية الشرعية و دورها في مسار الدعوى الجنائية .

الحجة القانونية للخبرة الطبية الشرعية تمثل إحدى أهم وسائل الإثبات في الدعوى الجنائية إذ تجمع بين المعرفة العلمية الدقيقة و الوظيفة القضائية في سبيل الوصول إلى الحقيقة ، فالطب الشرعي لا يقتصر على تحديد أسباب الوفاة أو طبعة الإصابات بل يمتد ليكشف ظروف ارتكاب الجريمة و زمنها. مما يمنح القاضي أداة موضوعية تقرر من قيمة التحقيق و توجه مساره.

ويبرز أهمية الخبرة الطبية الشرعية في مختلف مراحل الدعوى الجنائية فهي في مرحلة التحقيق تساعد على كشف الملابسات وتحديد هوية الفاعل المحتمل وفي مرحلة المحاكمة تدعم الاتهام أو تنفيه، بينما في مرحلة الحكم تشكل عنصر أساسيا في تكوين قناعة القضاة، غير أن هذه الأهمية لا تغنى عن ضرورة إحاطتها بضمانات قانونية تكفل حقوق الدفاع وتضمن الحياء .

المبحث الأول: تأثير تقرير الطب الشرعي في مرحلة التحقيق .

الطب الشرعي من أبرز و أهم العلوم الطبية الحديثة التي لها دور هام و يستعان بها في مجال الإثبات الجنائي و يساهم في تكوين قناعة القاضي استفادا إلى معطيات مدروسة و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

المطلب الأول: تأثير تقرير الطب الشرعي في مرحلة التحقيق الابتدائي

المرحلة التي تلي وقوع الجريمة مباشرة هي مرحلة الاستدلالات و هي التي تهدف إلى الكشف عن الحقيقة و الملابس التي تحيط بالجريمة ، و هدفها الرئيس جمع العناصر اللازمة لتحصيل التحقيق الابتدائي و عليه فإن للطبيب الشرعي مهمة جمع البيانات العلمية الحقيقة التي تساعد على إثبات وقوع الجريمة أو نفي نسبها إلى شخص معين¹

- كما يساهم في تحديد هوية الضحية و تقديم تفسير علمي للوقائع، ورغم أن القوانين تتيح لا تفرض صراحة على الضبطية القضائية الاستعانة بالخبرة الطبية منذ البداية ، إلا أنهم يلجئون على الاستعانة بالطب الشرعي حسب ما جاء به المادة 143 من قانون إجراءات جزائية إدراكا لقيمة الدليل الطبي الشرعي الذي يتميز بالموضوعية و الجدية و يوازي في قوته القانونية الشهادة أو الاعتراف ، مما يجعل حضوره في مسرح الجريمة ضمانا للعدالة .

و في مرحلة التحقيق الابتدائي يقوم قاضي التحقيق بالبحث عن أدلة الاتهام و أدلة النفي ، استنادا إلا ما تم جمعه من طرف الضبطية القضائية وفقا لأحكام قانون إجراءات جزائية 14/25 ، و يعد الدليل الطبي الشرعي في هذه المرحلة أدلة إثبات تقديم ملاحظاتهم أمام القاضي و قد نصت المادة 349 من نفس القانون على مساواة الدليل الطبي الشرعي مع باقي الأدلة مثل: الشهادة و الاعتراف²

¹ -فريدي إيمان، دور الطب الشرعي في إثبات الجريمة، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص ق. جنائي و علوم جنائية كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أكلي محند، بويرة، 2021/2020، ص 56

² -ناصر تلماتين و عبد الرزاق بن سالم ، الطب الشرعي و أدلة الجنائية ، الملتقى الوطني حول الطب الشرعي الواقع و آفاق ، في 26 ماي 2025، الديوان الوطني الأشغال التربوية ، الجزائر 2006 ص 47

مما يمنح القاضي سلطة شاملة لجميع وسائل الإثبات ، سواء أن كانت مادية أو معنوية ، طالما أن الغرض هو تحديد المسؤولية الجنائية لشخص ما

- أما في مرحلة المحاكمة ، فهي تمثل المرحلة الذاتية في الدعوى الجزائية ، حيث يسعى القاضي إلى فحص الأدلة المتوفرة للوصول إلى التحقيق ، ورغم أن التحقيق يكون قد استكمل إلا أن القانون أجاز لقاضي الحكم أن يتخذ إجراءات إضافية إذ رأى ضرورة لذلك مثل الاستعانة بخبير في الطب الشرعي لتوضيح المسائل ذاتية غامضة أو لجسم الشكوك القائمة ، و قد يؤدي تدخل الطبيب الشرعي في هذه المرحلة إلى إعادة تكييف الجريمة إذ كشف عن معطيات جديدة ، لم تطرح أثناء التحقيق الابتدائي¹

الفرع الأول: دور التقرير الطبي في تكييف الوقائع قانونيا

التقرير الطبي الشرعي له دور كبير في تشخيص جريمة وتحديد الفعل الإجرامي ونوعه ونتيجته وأثره ومدى ربط الفعل بالجاني، حيث الطبيب الشرعي من خلال تقريره يمد السلطة القضائية بأدلة علمية قطعية تساعد في تكوين قناعتها القضائية، بحيث أن الطبيب شرعي مهمة عن حالة الوفاء بقولي تحديد سبب الوفاة وظروفها والتثبيت، مما إذا كانت طبيعية أمر ناتجة عن فعل جرمي.

أولا : التعرف على الجثة المقتولة

يعتبر التعرف على هوية الجثة خطوة أولية وأساسية في التحقيق الجنائي إذ لا يمكن مباشرة الدعوى الجزائية بشكل سليم دون تحديد شخصية الضحية، ويقوم الطبيب الشرعي بهذه المهمة مبرر وسائل متعددة منها الفحص الخارجي للجثة ومقارنة العلامات المميزة و الاستعانة بالتحاليل العلمية الحديثة مثل البصمة الوراثية عند الضرورة و هذا الإجراء لا يقتصر على الجانب الفني، بل يترتب عليه أثر قانوني مباشر يتمثل في ربط شخصية المخفي عليه بالوقائع الجريمة محل التحقيق، و هو ما يعطى نتائج لفحص الشرعي قيمة إثباتيه أمام القضاء²

¹ -فريدي إيمان ، مرجع سابق ص 57

² - دزابت زهرة ،مرجع سابق ص 59

ثانيا : تحديد سبب الوفاة و ظروفها.

لتحديد زمن الوفاة أهمية بالغة في القانون الجنائي حيث يساهم في ذلك الكثير من الألغاز التي تدور حولها و الأسباب التي أدت إليها و هي من أهم وظائف الطبي الشرعي ، إذ يمكن التمييز من الوفاة الطبيعية و تلك الناتجة عن فعل إجرامي ، و يباشر الطبيب الشرعي ذلك من خلال فحص الإصابات الظاهرة و الباطلة ، و تحليل الآثار المادية على الجثة.

كما يساعد هذا الفحص في تحديد ظروف الوفاة من حيث الزمان و المكان على حسب التغيرات التي تطرأ على الجثة عند الوفاة ، و نذكر منها :

- الجثة الساخنة و انعدام الترسب و تصلب الجثة بل أن الوفاة كانت في وقت قريب .
- دفن الجثة و ارتحاء العضلات مع بداية ظهور ترسب الرمي تدل على حصول الوفاة قبل 3 ساعات¹
- أما الجثة الباردة تبيسها يدل أن الوفاة حديث بعد 3 إلى 8 ساعات.
- و الجثة المتحللة و يبقى منها الهيكل العظمي فقط تدل الوفاة حصلت قبل 3 أشهر

ثالثا: دور الفحص الشرعي في كشف الملابس الجرمية :

لا يقتصر دور الطب الشرعي على تحديد هوية الضحية و ليس الوفاة بل يتهم ليشمل الكشف الملابس المرتبطة بالفعل الإجرامي ، فهي ظل فحص دقيق للجثة يمكن للطبيب الشرعي تحديد طبيعة الأداة المستعملة في ارتكاب الجريمة و كذا التكتيف من وجود آثار مقاومة أو دفاع على جسد الضحية هذه النتائج تعبر جزءا من وسائل الإثبات الجنائي ، إذ يساعد على ربط الوقائع المادية بالفعل الجرمي و

¹ - باعزيز أحمد ، المرجع السابق 54

تعزز كمية الأدلة أمام القضاء و بالتالي فإن تقرير الطب الشرعي بشكل أداة علمية ذات قيمة قانونية تساهم في العدالة الجنائية ، و احترام الضمانات الإجرائية¹

الفرع الثاني: مساهمة التقرير الطبي في تجديد أركان الجريمة

يعتبر التقرير الطبي الشرعي من أهم وسائل الإثبات التي يعتمد عليها القضاء في تكوين قناعته بشأن توافر أركان الجريمة، فهو يمد القاضي بمعطيات علمية دقيقة حول طبيعة الفعل المرتكب وعلاقته بالنتائج المترتبة عنه، مما يساعد على التحقق من الركن المادي للجريمة عبر إثبات وجود إصابة أو وفاة وتحديد وسيلة الإعتداء وزمن وقوعه، كما يساهم التقرير في دعم الركن المعنوي من خلال إيضاح ما إذا كانت الآثار الجسدية أو النفسية ناتجة عن فعل عمدي أو غير عمدي، وهو ما يعزز فهم القصد الجنائي أو الخطأ، وإلى جانب ذلك يبرز التقرير الطبي الشرعي كأداة لتأكيد العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة.

أولاً: في جرائم الضرب والجرح:

يعرف الضرب بأنه كل تأثير على جسم الإنسان و لا يشترط أن يحدث حرجاً أو ينتج عنه أثر ستوجب علاجها ، و يعرف الجروح بأنها تمزق أي من أنسجة الجسم نتيجة العنف و هذا يشمل الكدمات وكسور العظام والسجحات، ويتحمل الطب الشرعي عند تكليفه من الجهات القضائية مسؤولية الضحية و تحديد طبيعة الإصابات التي لحقت بها وبيان أسبابها و درجة خطورتها ،فضلا عن الوسيلة المستعملة في إحداثها.

- و يعد تقريره عنصراً جوهرياً في تكوين القناعة القضائية إذ يتوقف عليه تكيف الفعل المرتكب و تحديد الوصف القانوني للجريمة و كذلك اختصاص الجهة القضائية المختصة بنظرها.²

¹ - د. زيات زهرة، مرجع سابق-ص 60

² - جلال جابري، الطب الشرعي القضائي ، دار ثقافة للنشر و توزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن 2009، ص 195

كما أن تقدير نسبة العجز الناتج عن الإصابة يعتبر معيار أساسيا في التفرقة بين الجنحة و الجناية، و بيان الظروف المشددة للجريمة مثل : استعمال سلاح أو غيره من الوسائل الخطيرة ، و لا يقتصر دور الطبيب الشرعي على توصيف الجروح فحسب ، بل يمتد إلى تحليل موقعها و طبيعتها و هو ما قد يكون له أثر مباشر في إثبات أو نفي الدفع بالدفاع المشروع ، حيث درج القضاء على الاستناد إلى تقارير الخبرة الطبية لتحديد ما إذا كانت إصابات تنفق مع حالة الدفاع أو تكشف عن طبيعة الاعتداء إذ كان غير و من تم فإن تقرير الطبيب الشرعي يشكل أداة فنية لا غنى عنها في إثبات الركن المادي للجريمة أو في دعم وقوع المتهم أمام المحكمة¹

ثانيا : في جرائم هتك العرض:

نص المشرع الجزائري على جرائم هتك العرض ضمن المواد 336 إلى 349 من قانون العقوبات حيث تعرف بأنها كل اعتداء جنسي يقع دون رضا الضحية سواء بالملابسة أو بأي ضرورة أخرى تعبر عن إلحاق أذى جسدي أو معنوي بها، وتتميز هذه الجرائم بصعوبة ضبطها لعدة اعتبارات منها .

- تغليب البعد الأخلاقي على المفاهيم القانونية عند توصيفها.

- الطابع السري الذي يحيط بوقائعها.

- استدلا ردة فعل المجتمع اتجاه الضحية إذ غالبا ما تحمل المسؤولية ما وقع عليها .

- صعوبة إثبات نتيجة العوامل السابقة.

1 جريمة الاغتصاب

يشترط القانون لقيام هذه الجريمة توافر عناصر محددة أهمها:

¹ - بولعرايس نسرين ، دور الطب الشرعي في إثبات المسؤولية الجزائية ، مذكرة ماستر في حقوق ، تخصص قانون جنائي ، كلية الحقوق سياسية ، تسم الحقوق جامعة عبد حميد بن باديس ، مستغانم 2023/2022 ، ص 54/53

- وجود اتصال جنسي فعلي بين الجاني و المجني عليه.

- أن يتم هذا الاتصال بالقوة أو العنف

- أن يكون الفعل صادرا عن إرادة جنائية واعية من طرف الجاني.

و عليه يكتسب التقرير الطب الشرعي أهمية بالغة في إثبات هذه الجرائم إذ يمكن من التحقيق من وقوع الفعل دون رضا الضحية و يظهر ذلك من خلال الآثار الحسية و المعطيات العملية مدى انتفاء إرادتها الحرة ، مما يشكل دليلا قانونيا قاطعا معتمدا أمام القضاء

2 أما في جريمة الفعل المخل بالحياء:

التي جاءت في م 333 من قانون العقوبات وهي جريمة تخرج ضمن الاعتداءات الجنسية التي لا تصل إلى حد الاغتصاب لكنها تمس بجرمة الجسد و الكرامة الإنسانية و يعاقب عليها القانون باعتبارها فعلا ماسا بالحياء العام و الخاص و يثبتها الطبيب الشرعي عبر العلامات المادية أو النفسية التي تخلفها الواقعة على الضحية¹

المطلب الثاني: أثر تقرير الطب الشرعي في مرحلة التحقيق القضائي:

من خلال دراسة دور الطبيب الشرعي في مسرح الجريمة يظهر أن مساهمة أساسية في تثبيت الأدلة و حمايتها منذ المراحل الأولى للتحقيق ، غير أن المشرع الجزائري ، حتى مع صدور القانون الجديد رقم 14/25 المؤرخ في 3 أغسطس 2005 لم يضع إجراءات خاصة بالدليل الطبي الشرعي تمنحه قيمة قضائية مستقلة عن باقي وسائل الإثبات.

وفي مرحلة التحقيق القضائي، تعتمد السلطات المختصة على الأدلة التي تجمعها الضبطية القضائية ، لا لكنها لا تقتصر عليها ببل تدمج مع وسائل أخرى وفقا للمادة 72 من قانون إجراءات

¹ فريدي إيمان ، مرجع سابق ، ص 70/69

الفصل الثاني الحجية القانونية للخبرة الطبية الشرعية و دورها في مسار الدعوى الجنائية

جزائية، يتمتع قاضي التحقيق بسلطة تقديرية واسعة تحوله اتخاذ جميع التدابير الضرورية لكشف الحقيقة، سواء تعلق الأمر بأدلة الاتهام أو أدلة النفي.

ويكتسي الدليل الطبي الشرعي أهمية خاصة بالنظر إلى مبدأ قرينة البراءة المكرس في المادة 5 من قانون رقم 14/25 إذ يمكن أن يكون وسيلة فعالة لنفي التهم الموجهة إلى المشتبه فيهم أو لتأكيدا استنادا إلى معطيات موضوعية، كما يخضع هذا الدليل لمبدأ المواجهة، حيث يعرض على الأطراف لتمكينهم من تقديم ملاحظاتهم و دفاعهم بشأنه ، مع احتفاظ القاضي بحرية تقديره وعدم تفسده خطرا به ¹.

أما في مرحلة المحاكمة، فقد نصت المادة 220 من نفس القانون على أن الدليل الطبي الشرعي يخضع لمبدأ حرية الإثبات، شأنها شأن باقي الأدلة كالشهادة والاعتراف، وبالتالي فإن قوته الثبوتية لا تستمد من طبيعة العلمية فقط، بل من قناعة القاضي وما يطرح أثناء الجلسة ².

كما أن محكمة الجنايات وفق المادة 310 من نفس القانون، تنافس الأدلة بشكل جماعي، بما فيها الأدلة الطبية الشرعية، وهو ما يعكس المكانة المتميزة لهذا النوع من الأدلة في تكوين القناعة القضائية خاصة بالنظر إلى الطابع العلمي الذي يضفي عليه قوة إضافة مقارنة ببعض وسائل الإثبات التقليدية ³.

وعليه يمكن القول أن التأثير العملي للتقرير الطبي الشرعي على الإجراءات القضائية، يتمثل في كونه أداة موجهة لمسار القضية منذ بدايتها وحتى نهايتها التقرير قد يفتح آفاق جديدة لتحقيق إذ كشف عن معطيات غير متوقعة مثل: وجود آثار عنف، أو مواد سامة، مما يستدعي إجراءات إضافية كإعادة التشريح أو استدعاء خبراء آخرين، كما يمكن أن يؤدي إلى تعديل الاتهام أو حتى استبعاد المشتبه به فيهم انسجاما مع مبدأ فرضية البراءة .

¹ - بن شرفية بلحاج، مرجع سابق ص 48

² - هاشمي فراح، نور الهدى ، مرجع سابق، ص 46

³ - هاشمي فراح نور الهدى ، مرجع سابق، ص 49

و في المحاكمة يساهم التقرير في إثراء النقاش القضائي إذ يعرض أمام القضاة و المحلفين و يناقش إلى جانب باقي الأدلة ، مما يمنحه وزنا خاصا في تكوين قناعة قضائية ، غير أن قوته الثبوتية ليست مطلقة بل تخضع لتقدير القاضي و مدى انسجامها مع الأدلة الأخرى ، إهمال هذا التقرير أو التقليل من قيمته قد يضعف شرعية الحكم ، لأنه يعتبر من الأدلة العلمية التي تمنح التحقيق صرامة و موضوعية .

و بالتالي يمكن استنتاج أن التقرير الطبي الشرعي يشكل عنصرا محوريا في الإجراءات ، فهو لا يفرض نتيجة بعينها و لكنه يوجه مسار التحقيق و المحاكمة و يؤثر بشكل مباشر على مصير القضية¹

المبحث الثاني : أثر تقرير الطب الشرعي في مرحلة المحاكمة و الرقابة القضائية

تعتبر مرحلة المحاكمة المرحلة النهائية في الدعوى الجزائية ، الغرض الأساسي منها فحص الأدلة المتواجدة للكشف عن الحقيقة التي يسعى القاضي الجنائي إلى إدراكها ، و هي التحريم القائم على الحق و الشرعية ، و هذا بين أن الدعوى قد نمت جميع مراحل و إجراءات التحقيق.

المطلب الأول: أثر التقرير الطبي على قناعة شخصية لجهات الحكم :

إن تقرير الخبير الفني يعد وسيلة مساعدة في كشف الحقيقة داخل الدعوى الجنائية إذ تلجأ إليه النيابة العامة عند ما تواجه مسائل فنية تقنية أو علمية تتجاوز نطاق اختصاصها القانوني، و يعتبر هذا التقرير أداة توضيحية تمكن القاضي من إلمام بالجوانب الفنية المرتبطة بالقضية ، غير أنه لا يكتسب قوة إلزامية مطلقة أمام جهة الحكم ، بل يخضع لتقدير القاضي الذي يملك سلطة الأخذ به أو طرحه جاني إذ وجد ما يعارضه من أدلة أخرى أو إذا ارتاب في موضوعيته و من ثم فإن حجته التقرير الفني أمام المحكمة تظل نسبة باعتباره قرينة يمكن أن تعزز اقتناع القاضي لكنها لا تفيد في حريته في تكوين قناعته القضائية²

¹ - بن شريفة بلحاج ، مرجع سابق ، 47-48

² - محمد حماد أمين ، تأثير تقرير الطب الشرعي على سير إجراءات ، الدعوى العمومية ، مجلة الحقوق و علوم سياسية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، العدد 02 سنة 2023 ، ص 144

الفرع الأول: تأثير التقرير في تكوين الاقتناع الشخصي عند تكيف الجريمة:

يتميز القاضي الجنائي بدور فعال في الخصومة الجزائية ، إن لا يقتصر عمله على مراقبة الأدلة كما هو الحال بالنسبة للقاضي المدين ، بل يتدخل بشكل مباشر في مناقشتها و تقييمها و بوجه الأسئلة اللازمة بشأنها، و قد يأمر باتخاذ إجراءات إضافية قصد الوصول إلى الحقيقة و بذلك يصبح القاضي الجنائي طرف أساسي في الدعوى ، يمارس سلطة تقديرية واسعة لضمان تحقيق العدالة الجنائية¹

أولاً: تكوين القناعة الشخصية للقاضي الجنائي:

القناعة القضائية هي حالة ذهنية و نفسية تشكل لدى القاضي من خلال مناقشة الأدلة و الوقائع المعروضة أمامه، فهي ليست مجرد تصور نظري بل نتيجة عملية تحليلية تتأثر بخبراته السابقة ، تكوينية الفكري و ظروفه الخاصة ، إضافة إلى قدراته العقلية التي تمكنه من الموازنة بين النصوص القانونية و الوقائع المادية ، و من ثم فإن القناعة القضائية تمثل الأساس الذي يبنى عليه القاضي حكمه في الدعوى الجزائية

ثانياً : شروط الوصول إلى الاقتناع الشخصي:

1- للوصول إلى القناعة للقاضي الجنائي يتطلب توافر شروط أساسية :

1- الاستناد إلى نص قانون صريح : حيث يجب الإقناع يكون مبني على ما ورد في المادة 349 من

قانون إجراءات جزائية التي منحت له سلطة تقديرية واسعة مع الالتزام بالنص القانوني.

2- وجود أدلة مشروعة وصحيحة: لا يمكن للقاضي أن يبنى اقتناعه على مجرد افتراضات أو قرائن

غير قانونية، بل يجب أن تكون مستمدة من وسائل إثبات المقررة قانوناً كالاقرار، الشهادة،

الخبرة، و المعاينة.²

¹ - دزايت زهرة ، مرجع سابق ، ص 75

² - خروفة غنية، سلطة القاضي جنائي في تقدير الخبرة ، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق ، جامعة مشوري ، قسنطينة ، 2009، ص 82

3- وضوح الأدلة وقوتها الإقناعية : يشترط أن تكون الأدلة المقدمة واضحة ومتماسكة بحيث تقنع

القاضي و تزيل الشك ، لأن الحكم الجزائي لا يقوم إلا على أدلة قوية و مقنعة

4- مناقشة الأدلة بشكل موضوعي القاضي ملزم بمناقشة الأدلة المعروضة أمامه وعدم الاكتفاء

بالاستظهار، بل عليه أن يوازن بين الوقائع المادية و النصوص القانونية للوصول إلى الحقيقة

القضائية .

5- تأثير القناعة بالعوامل الشخصية و المهنية ، تتشكل القناعة من خلال خبرة القاضي السابقة

تكوينية القارئ ، ظروف الخاصة ، إضافة إلى قدراته العقلية على التحاليل و الموازنة¹

وأخيرا قدرته واحترام قواعد الإثبات، التي يجب أن تستمر تقييم الأدلة وفقا للقواعد الإجرائية المقررة

بما يضمن أن القناعة القضائية لا تكون وليدة الانطباعات الشخصية فقط، وإنما نتيجة إجرام الضوابط

القانونية².

ثانيا :تأثير التقرير الشرعي على الاقتناع الشخصي و تقييم الأدلة الفنية :

يعتبر الطب الشرعي من أبرز الوسائل الإثبات الجنائي بما يقدمه من معطيات علمية دقيقة

تتجاوز حدود المعرفة القانونية التقليدية، الأمر الذي يضع القاضي أمام نتائج قد تكون قطعية، فيجد

نفسه مضطرا أما إلى اعتمادها أو استبعادها رغم أهميتها، وبذلك فإن سلطة القاضي في تكوين قناعة

الشخصية بتأثير شكل ملحوظ بهذه الخبرة الفنية خاصة في القضايا التي يصعب كشف حقيقتها

بالوسائل الكلاسيكية مثل: جرائم التسميم التي تستلزم تحديد المادة السامة وبيان أثرها في إحداث

الوفاة.

غير أن تقييم الأدلة الفنية الطبية يطرح إشكالية جوهرية أذ أن قوتها العلمية لا تعني مطالبا بوزنها

ومقارنتها ببقية وسائل الإثبات، مع مراعاة انسجامها مع العقل والمنطق، حتى لا تتحول الخبرة الطبية

¹ - دزايت زهرة ، المرجع سابق ، ص 76

² - ² - دزايت زهرة ، المرجع سابق ، ص 77

الفنية إلى وسيلة تقنية حرية اقتناع القضائي ، و من ثم فإن الأدلة الطبية تعد ذات قيمة عالية في تكوين الاقتناع ، لكنها لا ترفق إلى مرتبة الدليل القانوني القاطع ، بل تظل خاضعة لتقدير القاضي الذي يوازن بين العلمي ومقتضيات العدالة الجنائية¹

فرع الثاني : الموازنة بين تقرير التقرير و الأدلة الإثبات الجنائي :

وسائل الإثبات الجنائي التقليدية تكون أقل نجاعة من الوسائل الحديثة الإثبات الجنائي إلا أنها لا تقل أهمية عنها و لها نفس الغرض و من وسائل الإثبات الجنائي نذكر الشهادات و الاعتراف و المستندات.

أولاً: الاعتراف:

يعد الاعتراف من أبرز الوسائل الإثبات الجنائي ، حتى أن الفقه التقليدي أطلق عليه عبارة سيد الأدلة وفي اللغة : يرتبط الاعتراف بالفعل اعتراف أي الإقرار بالثقة أو الإذعان للحق. وهو بذلك يقارب معنى الإقرار، أما في الاصطلاح القانوني فقد تعددت تعريفاته بين الفقهاء و الباحثين، فالبعض اعتبره إقراراً من المتهم على نفسه بارتكاب الجريمة محل التحقيق ، سواء بكامل عناصرها أو بجزء بينما ذهب آخرون إلى أنه تصريح صادر عن المتهم يقر فيه بصحة ارتكابه للوقائع المكونة للجريمة، جزئياً أو كلياً، مما يجعله أقوى وسائل الإثبات، كما تسد بعض الفقهاء على ضرورة أن يكون الاعتراف صادراً عن إرادة حرة واعية، أمام القضاء، حتى يعد به كدليل قانوني معتبر.

ثانياً : الشهادة :

الشهادة هي اختبار شخص غير طرف في الخصومة الجنائية بما أدركه مباشرة بخواصه من وقائع مرتبطة بالفعل الإجرامي، فهي تقوم على الإدراك الحسي المباشر لا على التخمين أو الاستنتاج، وهو ما يجعلها دليلاً جوهرياً في تكوين قناعة القاضي شأن الوقائع المنصوبة للمتهم، وقد عزز القانون رقم 14/25 مكانتها من خلال شهود في قضايا الخطيرة كالجريمة المنظمة والإرهاب والفساد، فالشهادات لا

¹ - دكتور جمال دريسي ، الإثبات الجنائي ، بالأدلة العلمية ، مجلة النقدية للقانون و العلوم سياسية ، جامعة تيزي وزو ، جزائر ، العدد ، 02 سنة 2022 ، ص 430/429

تقوم على الشائعات أو التقديرات بل ما على أدركه لشاهد مباشرة بحواسه ، و ذلك جعلها دليلا حاسما في التحقيق و المحاكمة ، مع ضمانات قانونية ، تكفل سلامة الشاهد و تمنع ضغط أو تهديد قد يؤثر على أقواله¹

ثالثا: المستندات :

المستندات أو المحورات تعد من أبرز وسائل الإثبات الكتابي، إذ يشمل وثائق مكتوبة تتضمن بيانات أو معلومات ترتبط بواقعة قانونية ،و تستخدم لإسناد الجريمة إلى مرتكبها أو لإثبات الحقوق و الالتزامات و لا يعد المحرر محررا بالمعنى القانوني إلا إذ اتخذ صورة الكتابة ،سواء كانت باليد أو عبر الطباعة و كان منسوباً إلى الشخص أو جهة محددة .

أما المحررات الرسمية ، فهي تلك التي يحررها موظف عموميا أو ضابط عمومي أو شخص مكلف بخدمة عامة ،و ذلك في حدود اختصاصه الموضوعي و المكاني و الشكلي وفقا لها نصت عليه المادة 324 من القانون المدني ، و لا تكتسب الوثيقة الصفة الرسمية إلا إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاث إلا اعتبرت محررا عرفي ، و في هذه الحالة لا تكون لها قوة السند الرسمي إلا إذا وقعها أصحاب المصلحة بإمضائهم أو أختامهم أو بصماتهم .

و تتميز المحررات الرسمية بأنها حجة علو كافي فيما يتعلق بالإعمال التي قام لها الموظف المختص ضمن صلاحياته ،أو بما وقع أمامه من الأطراف المعنية ، ما لم يثبت تزويرها²

و منه تتيح أن مهما تنوعت وسائل الإثبات الجنائي لين الأدلة التقليدية و الأدلة العلمية الحديثة إلا أن لكل منها وزن خاص في تكوين اقتناع القاضي فالاعتراف بعد أقوى الأدلة لها يتضمنه من إقرار صريح

¹ - نادية ، عدة ، وسائل الإثبات الجنائي في تشريع جزائري ، مذكرة نيل شهادة ماستر ، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق تخصص قانون جنائي ، جامعة عبد الحميد ، بن باديس مستغانم ، 2021/2022 ، ص 6-7-8

² _ بلهادي حميد، دروس عبر الخط في مقياس ،الإثبات الجنائي ،(بحث غير منشور)، موجه لسنة أولى ماستر ، جامعة بليدة 2 لوناسي علي ، كلية حقوق وعلوم سياسية ، قسم الحقوق سنة 2022/ 2023 ، ص 29/30

صادر عن المتهم بينما تمثل الشهادة وسيلة إثبات الوقائع من خلال ما يقدمه الشهود من لأقوال قد تكون عرضة لتناقض أو التأثير بالعوامل الخارجية ، أما المستندات فهي تضفي حجته كتابية على الوقائع لكنها بدورها قد تواجه الطعن في صحتها أو تلبسها¹

و في المقابل يبرز تقرير الطب الشرعي كوسيلة علمية محايدة ، يقدم للقضاء معطيات دقيقة حول الإصابات ، أسباب الوفاة ، ارتكاب الجريمة مما يعزز مصداقية الأدلة التقليدية و يحدد احتمالات الخطأ ، ومن ثم فإن الموازنة بين هذه الوسائل تكشف عن تكامل ضروري إذ يؤخر الاعتراف والشهادة والمستندات أساسا تقليديا للإثبات ، بينما يضفي تقرير الطب الشرعي قيمة علمية موضوعية لشكل الجمع بينها ضمانا لتحقيق عدالة جنائية أكثر دقة²

المطلب الثاني: الرقابة القضائية على تقرير الطبي ومسؤولية الطب الشرعي

يلعب تقرير الخبرة القضائية ، دورا متميزا في المجال الطبي ، يمكن أن يكون له تأثير واضح على حكم القاضي الفاضل في موضوع النزاع ، و هي أحد العناصر الأساسية التي سيخين القاضي بها حال فصله في القضايا المتعلقة بالمجال الطبي لتقدير الخطأ الفني للطبيب دون أن يقيد في أي شيء .

حيث يمكن أن يتم الطعن في هذه الخبرة القضائية في حال مخالفة القواعد الإجرائية التقارير نهائية بل يمكن الطعن فيها عبر وسائل قانونية محددة

الفرع الأول: الطعن في تقرير الخبرة القضائية :

إن الطعن في الخبرة القضائية يشكل إحدى ضمانات الإجرائية التي أقرها المشرع الجزائري ، باعتبار أن الخبرة ليست سوى وسيلة من وسائل الإثبات التي تخضع لرقابة القضاء ، فالقرارات الصادرة

¹ - نادية عدة ، مرجع سابق ، ص 45

² - بايزر أحمد ، الطب الشرعي و دوره في الإثبات جنائي ، رسالة ماجستير ، كلية حقوق و علوم سياسية ، قسم الحقوق جامعة تلمسان ، سنة 2019 ، ص 60

عن قاضي التحقيق والمتعلقة بالخبرة لا تتمتع بالنهائية إذ يمكن استخفافها أمام غرفة الاتهام باعتبارها جهة تحقيق من الدرجة الثانية و ذلك ضمانا لحقوق الأطراف وحسن سير العدالة .

أولا: الطعن بالاستئناف أوامر الخبرة الصادرة عن قاضي التحقيق

يعتبر قاضي التحقيق سلطة تقديرية في إدارة مرحلة التحقيق الابتدائي، حيث يملك صلاحية اللجوء إلى خبرة كلما واجه مسألة تقنية أو علمية، تتجاوز حدود معرفته القانونية، غير أن هذه السلطة، وإن كانت واسعة، فهي ليست مطلقة بل مقيدة، ضوابط و إجراءات قانونية تضمن حماية حقوق الأطراف.

1- طبيعة سلطة قاضي التحقيق

الخبرة في المادة الجزائية أداة مساعدة و ليست الغاية في ذاتها ، فهي وسيلة لتوضيح الجوانب الفنية التي لا يمكن للقاضي الإلمام بها، لذلك يملك قاضي التحقيق الحق في أن يأمر بإجراء خبرة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم و مع ذلك ، فإن الاستجابة لطلبات الخبرة المضادة وإضافية ليس إلزامية بل تخضع لتقديره الشخصي في مدى جدية ، الطب أثره على كشف الحقيقة

2 - التزام القاضي بالتعليل :

رغم حرية التقدير ، فإن رفض القاضي التحقيق لطلب إجراء الخبرة مضادة أو إضافية لا يكون صحيحا ،إلا إذ صدر في شكل أمر مسبب ، فالتدليل هنا ليس بمجرد إجراء شكلي ،بل هو ضمانات أساسية لحقوق الدفاع ،إذ تتيح للأطراف معرفة -أسباب الرفض و يمنع التعسف في استعمال السلطة كما أن المشرع ألزم القاضي بالرد خلال أجل محدد 30 يوما و إلا اعتبر سكوته مساسا بحقوق الأطراف، مما يفتح لهم باب الاستئناف أمام غرفة اتهام.

3- حق الأطراف في الاستئناف:

الاستئناف وسيلة قانونية لحماية التوازن بين سلطة التحقيق وحقوق الدفاع فإذا رفض القاضي طلب الخبرة دون تعليل أو أصدر أمر يشوبه نقص أو عيب، جاز للمعني بالأمر الطعن فيه أمام غرفة الاتهام و هذا الحق يجد أساسه في نص المادة 143/2 من القانون إجراءات جزائية التي كرست إمكانية مراجعة أوامر التحقيق ضمانا لعدالة الإجراءات.

4 - الرقابة القضائية عبر غرفة التهام:

غرفة الاتهام تمثل الدرجة الثانية من التحقيق، وهي تضطلع بدور رقابي على أعمال قاضي التحقيق، فهي تفحص مدى قانونية أوامره، المتعلقة بالجرة وتملك صلاحية إلغائها أو تعديلها أو تأييدها هذه الرقابة تعكس فلسفة المشرع في منع الانفراد بالقرار و ضمان أن تكون الخبرة وسياسة لكشف الحقيقة لا أداة لإقصاء حقوق الدفاع.¹

ثانيا بطلان الخبرة الطبية :

البطلان في الإجراءات الجزائية: من أهم الضمانات التي وضعها المشرع لحماية الحقوق الأطراف و ضمان نزاهة المحاكمة ، فهو الجزء الذي يترتب عن مخالفة القواعد الإجرائية الجوهرية، ويؤدي إلى فقدان العمل الاجرامي لأثاره القانونية التي تحكمها يقضي إلى إبطالها، وبالتالي سقوط قيمتها كوسيلة إثبات.

1- البطلان المطلق:

البطلان المطلق يرتبط بالنظام العام و يتميز بإمكانية إثارته في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، سواء من طرف الخصوم أو من المحكمة تلقائي ، دون الحاجة إلى دفع خاص جميع الإجراءات التي تأسست عليها ، انسجاما مع قاعدة العامة التي تخصني بأن ما بني على باطل فهو باطل و من خصائص هذا البطلان أنه ينطلق بالنظام العام أي أن المحكمة تثيره من تلقاء نفسها حتى دون طلب الخصوم .

¹ - محمودي شيماء ، ميهوبي سهام ، مرجع نفسه ص 59

وأنه غير قابل للتصحيح لا يمكن تداركه أو إصلاحه لأنه يمس جوهر الإجراء ويمتد أثره يبطل الخبرة وما يبنى عليها من أحكام أو قرارات مثال على ذلك :

مباشرة الخبرة من طرف خبير تم شطب اسمه من جدول الخبراء بموجب حكم جزائي، أو قرار تأديبي، متى كانت أعمال الخبرة لاحقة لقرار الشطب.¹

2- البطلان النسبي:

البطلان النسبي لا يعتبر من النظام العام، وإنما هو ضمانات إجرائية وضعت لحماية مصالح الخصوم، لذلك لا يملك القاضي سلطة إثارته تلقائي، بل يجب أن يتمسك به الطرق المعني قبل الدخول في الموضوع، وإلا سقط الحق فيه، ويترتب على هذا النوع من البطلان، إلغاء الإجراء المعيب فقط، دون أن يمتد أثره إلى باقي الإجراءات السليمة في الملف .

ومن صور البطلان النسبي:

-امتناع الخبير عن أداء اليمين القانونية المنصوص عليها في مادة 152 من قانون إجراءات جزائية .²

- تجاوز الخبير حدود المهمة الموكلة إليه بموجب قرار الندب

- مخالفة الآجال المحددة لإيداع التقرير طبقا للمادة 155

- عدم تبليغ تقرير الخبرة الأطراف وفق مادة 161

الجهة المختصة بالنظر في الدفع:

يشترط لقبول الدفع بالبطلان أن يثبت ،صاحب الشأن وجود مصلحة جدية ،و بما أن الخبرة تعد إجراء من اجراءات التحقيق بعد استشارة النيابة العامة و أخطار الأطراف أو يطلب مباشر من الخصوم و ذلك

¹ - خرونة غائبة، مرجع سابق د ص 66

² - النصوص القانونية 198/161/155/152 من قانون إجراءات جزئية

عملا بنص المادة 198 من نفس القانون كما يمكن لوكيل الجمهورية أن يحيل الملف إلى غرفة الاتهام إذ ارتأى وجود مبرر للطعن في تقرير الخبرة .¹

ثالثا: أثر الطعن على سير الدعوى الجنائية:

إن الطعن في تقرير الخبرة القضائية في المجال الجنائي يعد من الضمان الجوهرية لحماية حقوق المتهم ،إن يسمح بإعادة النظر في النتائج الخبرة التي قد تكون مؤثرة بشكل مباشر على مصير الدعوى ، فالتقرير و إن كان وسيلة إثبات مهمة لا يرقى إلى مرتبة الدليل القاطع ،بل يبقى خاضع لتقدير القاضي الذي يملك سلطة قبوله أو استعادة .²

و يترتب عن الطعن في الخبرة الجنائية آثار مباشرة على سير الدعوى من أبرزها :

- إطالة الإجراءات إذ قد يؤدي الطعن إلى تأجيل الفصل في القضية لحين إعادة الخبرة أو استدعاء الخبير لتقديم توضيحات إضافية

1-إعادة الخبرة: المحكمة تتكلف خبيرا آخر أو لجنة خبراء لإجراء فحص جديد ضمانا للحياء و الدقة حسب ما جاء في م 143 من إجراءات مدنية و إدارية .³

2-إضعاف قيمة التقرير : بمجرد الطعن يفقد التقرير قوته البتوتية و يصبح محل نقاش قضائي مما يفتح المجال أمام الدفاع لتقديم أدلة مضادة

3-تأثير على الحكم : قد يؤدي الطعن إلى استدعاء التقرير كليا أو جزئيا ، و بالتالي يضعف الأساس الذي قد بني عليه الاتهام ،مما قد يقضي إلى البراءة أو تحقيق العقوبة .

¹ - محمودي شيماء ،ميخوي سهام ،مرجع نفسه ص 60،61

² - عبد العزيز سعد ، الخبرة القضائية في القانون الجزائري - دار هومة لنشر ، الجزائر سنة 2018 ، ص 65 ،

-المادة 143 من قانون إجراءات مدنية و إدارية الجزائري رقم 08-08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ديمقراطية شعبية 21،
³ص 46

و بذلك يظهر الطعن في الخبرة القضائية لا يقتصر على التشكيك في مضمون التقرير ، بل يمتد أثره إلى سير الدعوى برمتها ، حيث يعيد التوازن بين السلطة الاتهام و حقوق الدفاع ، و يكرس مبدأ المحاكمة العادلة .¹

الفرع الثاني: مسؤولية الطبيب الشرعي

أولاً: المسؤولية الجزائية

تفهم المسؤولية الجزائية على أنها إسنادا لفعل المجل م قانونا إلى شخص محدد ، بحيث يعتبر مسؤولاً أمام القضاء عن نتائجه و يتحمل العقوبة المقررة له و لا يكفي مجرد وقوع الجريمة لإدانة الفاعل ، بل يتطلب الأمر إثبات مسؤولية الجزائية ، وفقاً لقواعد الإجرائية .

و تستند هذه المسؤولية إلى فكرة الاعتداء على حق المجتمع ، إذ سأل الطبيب الشرعي ، جنائي ، متى ارتكب فعلاً يجرمه القانون ، فهي تعبير عن ارتكاب الجريمة ، شريطة أن تتوافر أركانها القانونية . و تنص المشرع على صور متعددة لهذه المسؤولية من بينها:

إخلال الطبيب الشرعي بواجباته الصديق و الأمانة أثناء أداء مهامه ، و هو ما تعرضه للعقوبة وفق أحكام قانون العقوبات .

ارتكاب شهادة الزور أو قبول الرشوة أثناء ممارسة ، مهامه الطبية ، بما يخالف مقتضيات القسم المهني و حرمة المهنة و يؤدي بطلان أعماله طبقاً للمادة 25-02 من قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته ، كما شدد المشرع على ضرورة احترام السر المهني ، حيث يعاقب كل طبيب يحل بهذه الالتزام بموجب المادة 301 من قانون العقوبات²

¹ - بن عيسى بلقاسم ، وسائل الإثبات في المواد الجزائية ، منشورات الجامعة ، الجزائر 2021 ص 134

² - المواد 226-301 من قانون العقوبات

أما الخبير الطبي فتتار مسؤولية الجزائية إذ أقدم بيانات كاذبة أو اخفي حقيقة طبية تتعلق بمرض أو حمل، و ذلك وفقا للمادة 226 من قانون العقوبات.¹

ثانيا :المسؤولية المدنية

تطرح المسؤولية المدنية للطبيب الشرعي باعتبارها من أكثر المواضيع تعقيدا في الفقه القانوني ،إذ اختلفت المدارس الفقهية حول طبيعتها القانونية ، فالأجاء الغالب يرى أن التزام الطبيب هو التزام يبذل العناية وفق القواعد العلمية و المهنية ، و ليس التزاما بتحقيق نتيجة محددة، وبالتالي، فإن أي إخلال بواجب الحيلة أو الإهمال أو عدم التبصر بعد خطأ تقصيري يرتب مسؤولية تقصيره .

ولقيام هذه المسؤولية يجب توفر 3 عناصر أساسية :

- **الضرر**: يتمثل في الأذى الذي يلحق بالمريض سواء كان جسديا نفسيا أو ماديا .

-**الخطأ**: و هو كل انحراف عن سلوك المتوقع عن الطبيب الحريص سواء بالإهمال أو المخالفة الأصول العلمية.

- **العلاقة السببية** : أي وجود ارتباط مباشر بين الخطأ المرتكب والضرر الناتج عنه .

وقد نصت المادة 124 من القانون المدني الجزائري على أن كل فعل يرتكبه الشخص بخطئه وسبب ضررا للغير يلزم مرتكبه بتعويض ، غير أن تطبيق هذا المفهوم في المجال الطبي يظل صعبا ، نظرا لتعقيد العمل الطبي ، ودقته ، مما يجعل تحديد الخطأ الطبي أمر يحتاج إلى خبرة فنية متخصصة.

كما أن الطبيب الخبير بمجرد ، لمهنة الخبرة يلتزم ببذل أقصى درجات العناية والجدية، والاعتماد على أحداث المعارف العلمية، والاستعانة بزملاء متخصصين عند الحاجة، ضمان الخبرة موضوعية، أقرب

¹ - القانون رقم 06-01 المؤرخ 20 فبراير 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحة ، المادة 02/25 الجريدة الرسمية عدد 08/14 مارس 2006

3- معط الله ، أميمة ،بوعيطه رحمة ،مذكرة نيل شهادة ماستر ،كلية حقوق و علوم سياسية ،قسم حقوق تخص ق. جنائي،جامعة 20أوت 1955 ،سكيكدة 2022،ص 17

إلى الحقيقة ، و قد نص القانون 17-90 المعدل و المتهم للقانون 85-05 على هذه الإلزامات مؤكدا ان أي تقصير أو خطأ في ممارسة المهنة يعرض الطبيب للمساءلة المدنية إذ ترتب عنه ضرر جسيم أو خطر على حياة الشخص المعني بالخبرة .¹

ثالثا- المسؤولية التأديبية

لا يقتصر خضوع الطبيب الشرعي على المسؤولية الجزائية و المدنية فحسب بل يمتد كذلك إلى المسؤولية التأديبية التي تفرضها السلطات الإدارية و القضائية المختصة ، و تسند هذه المسؤولية إلى كل إخلال بالواجبات المهنية أو تجاوز للضوابط القانونية التي تحكم ممارسة الخبرة الطبية الشرعية ، باعتبار أن هذه المهنة ترتبط مباشرة بحقوق الأفراد وثقة العدالة في نتائجها.

و يتعدد صور السلوك التأديبي الموجب للعقوبة من أبرزها:

- التأخير أو الامتناع عن إنجاز الخبرة دون مبرر قانوني.
- عدم الاستجابة لطلبات المحكمة بشأن تقديم مبرر قانوني
- عدم الاستجابة لطلبات المحكمة بشأن تقديم الإيضاحات حول التقرير المعد
- استغلال الصفة المهنية لتحقيق مصالح شخصية أو تجارية
- محاولة التأثير على نتائج الخبرة عبر المزايدات المادية
- الإخلال بواجب أخطار الجهة القضائية المختصة قبل مباشرة الخبرة و يباشر النائب العام المتابعات التأديبية إما بناء على شكوى من أحد الأطراف أو عند توفر مؤشرات جدية على الإخلال بالواجبات حيث يحيل الملف إلى رئيس المجلس القضائي الذي يقرر العقوبة المناسبة أو يرفع الأمر إلى وزير العدل

- قانون رقم 17/90 مؤرخ في 31 يوليو 1970 من المعدل و المتمم للقانون رقم 85/05 مؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها ،
الجريدة الرسمية ، العدد 18

1- معط الله أميمة ، بويعط رحمة ، مرجع سابق ، ص 18

الفصل الثاني الحجية القانونية للخبرة الطبية الشرعية و دورها في مسار الدعوى الجنائية

عند الاقتضاء وتنزع العقوبات بين الإنذار والتوبيخ، وصولاً إلى التوفيق المؤقت، أو الشطب من قائمة الخبراء وفقاً لما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 310/95 المتعلق بالخبراء قضائيين

كما أن المرسوم التنفيذي رقم 276/92 المتعلق بأخلاقيات الطب قد أقر في مادته 210 إمكانية إحالة المسؤولية التأديبية إلى المجلس الوطني أو المجالس الجهوية عند تطبيق الأمر بعضو من السلك الطبي مع الضمان حق الدفاع للطبيب المعني، حيث لا يجوز إصدار أي عقوبة مثل الاستماع إليه أو استدعائه طبق لما نصت عليه المواد 212 و 213 من نفس المرسوم.¹

- المواد 210-212، 213 من المرسوم التنفيذي رقم 92-276 متعلق بأخلاقيات الطب .
- المرسوم التنفيذي رقم 310،95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 ، المتعلق بالخبراء قضائيين ، جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 58 ، ص 4 و ما بعدها.

¹ - باعزير أحمد ، الطب الشرعي و دوره في إثبات في الجزائر ، المرجع سابق ، ص 30

خاتمة

الخاتمة

بناءً على ما تقدم نستخلص أن الطب الشرعي أصبح يحتل مكانة محورية في منظومة الإثبات بالنظر إلى ما يقدمه من معطيات علمية دقيقة تساهم في دعم عمل القضاء و المساعدة على كشف الحقيقة.

وقد أحاط المشرع الجزائري بتنظيم قانوني ضمن قانون إجراءات جزائية الجزائري، دون أن يضيف عليه حجته مطلقة، حيث أبقي على السلطة التقديرية للقاضي في تقييمه تبعاً للظروف كل قضية .

كما أظهرت الممارسة القضائية أن فعالية هذا الدليل لا تتوافق على تقنية العلمية فحسب، بل تمتد إلى مدى قدرة القاضي على استيعاب الطبيعة الفنية وحسب توظيفه ضمن باقي وسائل الإثبات.

حيث أن بعد التطرق إلى الفصل الثاني إلى الحجية القانونية للخبرة الطبية الشرعية ودورها في مسار الدعوى الجنائية يتبين أن الطب الشرعي يمثل إحدى أهم الوسائل الفنية التي يعتمد عليها القاضي لكشف الغموض .

وقد أظهر هذا التحليل أن التقرير يلعب دوراً بارزاً في مختلف مراحل الدعوى بدءاً من التحقيق الابتدائي، مروراً بالتحقيق القضائي ووصولاً إلى مرحلة المحاكمة والرقابة القضائية .

وفي مرحلة التحقيق الابتدائي يساعد التقرير على تكييف الوقائع قانوني وتحديد أركان الجريمة، خاصة في القضايا التي تتعلق بالإصابات والأخطاء الطبية حيث يبرز العلاقة بين الفعل والجرم ويساهم في توجيه الدعوى نحو المسار الصحيح.

أما في مرحلة التحقيق القضائي، فإن التقرير يعد وسيلة إثبات مستقلة عبر أن القاضي لا يلتزم به بشكل آلي بل يملك الحرية في الأخذ به أو رفضه مع التعليل، وله أن يطلب خبرة تكميلية أو خبرة مضادة عند وجود غموض أو تناقض، مما يعكس أن التقرير يوجه التحقيق لكنه لا يحدد النتيجة النهائية للدعوى .

وفي مرحلة المحاكمة، يظهر أثر التقرير الشرعي في تكوين القناعة الشخصية للقاضي أو لجهات الحكم، حيث يقدم معلومات دقيقة تساعد على فهم الوقائع المعقدة مثل: الإصابات والعلاقة السببية بين الفعل و النتيجة.

ورغم قوته العلمية فإنه لا يعتبر دليلاً قاطعاً، بل يوازن مع باقي الأدلة كالشهادات و الاعترافات و تبرز أهمية بشكل خاص في القضايا الحساسة مثل العنف الأسري أو جرائم الاغتصاب ، حيث يكون التقرير الطبي حاسماً في الإدانة أو البراءة كما أن الرقابة القضائية تتيح إمكانية الطعن في التقرير و تحمل الطب الشرعي مسؤولية تأديبية أو مدنية أو جنائية تبعا لطبيعة الخطأ أو الإهمال المرتكب .

و من خلال هذه النتائج يتضح أن الطب الشرعي بشكل محمرا أساسي في الإثبات الجنائية لكنه يحتاج إلى تطوير تشريعي وتنظيمي يضمن فعاليته ويعزز من مكانته القانونية لذلك توصي هذه الدراسة بضرورة توضيح حجية تقرير الطب الشرعي بنص صريح في قانون الإجراءات الجزائية يحدد متى يعتد به ومتى يمكن تجاوزه، حتى لا يبقى الأمر رهين التقدير المطلق.

وإلزام القاضي بتعليل قراره بشكل دقيق عند رفض التقرير أو تقديم أخرى عليه ضمانا لشفافية الأحكام و منع التعلق في استعمال السلطة التقديرية

- تسهيل اللجوء إلى الخبرة المضادة في حال وجود تناقض أو غموض، وعدم ترك ذلك بالكامل لسلطة التقديرية بما يعزز حق الدفاع.

- تمكين الأطراف من مناقشة الخبر داخل الجلسة لأن النقاش المباشر يظهر الكثير من التناقض التي قد لا تظهر في تقرير المكتوب

وكذلك تعزيز تكوين القضاة في المجال الطبي الشرعي إذ أن الأشكال لا يمكن في التقرير وحده، بل في مدى قدرة القاضي على فهمه و تقييمه ضمن باقي وسائل الإثبات .

والتعامل مع التقرير الشرعي باعتباره دليل علمي قوي، دون أن يعتبر دليلا قاطعا بشكل آلي، وفي نفس الوقت دون التقليل من قيمته بل يفرد قراءة قضائية واعية ومتوازنة تراعي خصوصية كل قضية .

وبذلك فإن هذه الدراسة أبرزت أن تحقيق العدالة الجنائية في الجزائر لا يمكن أن يتم بمعزل عن العلوم الصلبة الشرعية و أن التكامل بين النص القانوني و الدليل العلمي هو السبيل الأمثل لضمان حماية المجتمع وصول حقوق الأفراد.

كما أن تطوير النصوص القانونية و الممارسات القضائية في هذا المجال يعد ضرورة ملحة لترسيخ الثقة في القضاء .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولاً: المصادر

1) القرآن الكريم

- سورة البقرة، آية رقم 72 .
- سورة يوسف، آيات رقم 24-25

2) القوانين

1. قانون رقم 06-24 المؤرخ في 19 شوال العام 1445 الموافق 28 افريل 2024. المتضمن

قانون العقوبات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 30 الصادرة بتاريخ 21 شوال 1445

الموافق 30 افريل 2024. يعدل ويتمم الامر رقم 156_66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386

الموافق 8 يونيو سنة 1966. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 49 الصادرة بتاريخ

11 يونيو سنة 1966 .

2. قانون رقم 14-25 المؤرخ في 9 صفر عام 1447 الموافق 3 أغسطس 2025. المتضمن

قانون الاجراءات الجزائية. الجريدة الرسمية العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447 الموافق

13 أغسطس 2025 .

3. قانون رقم 13-22 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق 12 يوليو 2022. المتضمن

قانون الاجراءات المدنية والادارية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48 الصادرة بتاريخ

17 يوليو 2022. يعدل ويتمم قانون رقم 09_08 المؤرخ في 18 صفر عام 1429

الموافق 25 فبراير. 2008 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .العدد 21الصادرة بتاريخ 23
أفريل 2008.

4. قانون رقم 11-18 المؤرخ في 18 شوال العام 1439 الموافق 2 يوليو. 2018 المتضمن قانون

الصحة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 46الصادرة بتاريخ 29 يوليو 2018

5. قانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير. 2006 المتضمن قانون

الوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد رقم 14. الصادرة

بتاريخ 8 مارس 2006 .

-المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التنفيذي 310-95 المؤرخ في 10 أكتوبر. 1995 المحدد لشروط التسجيل في قوائم

الخبراء القضائيين وكيفية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 60الصادرة بتاريخ 20

جمادى الاولى عام 1416 .

2. المرسوم التنفيذي رقم 276-92 مؤرخ في 5 محرم 1413 الموافق 6 يوليو 1992 المتضمن

مدونة اخلاقيات مهنة الطب .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد .52صادرة بتاريخ 8

يوليو 1992 .

3. المرسوم التنفيذي رقم 410-24 مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1446 الموافق 28 ديسمبر

2024. المتضمن القانون الاساسي الخاص بالموظفين المنتمين لسللك الممارسين الطبيين

المختصين في الصحة العمومية.

ثانيا: المراجع

1) الكتب.

1. أحسن بوسقيعة .الوجيز في القانون الجزائي الخاص. الجزء الاول. الطبعة.22 دار هومة. 2021 الجزائر.
2. جلال جباري. الطب الشرعي القضائي . دار ثقافة للنشر والتوزيع .الطبعة الاولى . عمان . الاردن2009.
3. سعد الدين الهلالي مسعد .البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية .الطبعة الاولى .مكتبة كويت الوطنية . كويت2001.
4. عبدالعزيز بن عبدالمحسن الدلقان .علم السموم الجنائي .الطبعة الاولى . كلية الملك فهد .المملكة العربية السعودية 1444 .هـ2022 م
5. محمد علي سكيكر .ادلة اثبات الجنائي في ضوء التشريع والقضاء والفقہ .بدون طبعة .دار الجامعة الحميدة للنشر .الاسكندرية .مصر2011 .

2) المذكرات

1. الريفي سميرة .سعيدة عماري .الطب الشرعي وتأثيره على تحقيق العدالة .مذكرة ماستر اكاديمي في الحقوق .تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية .كلية حقوق وعلوم سياسية .قسم حقوق . جامعة غرداية2018/2019 .
2. باعزیز احمد .الطب الشرعي ودوره في اثبات الجنائي .مذكرة شهادة ماجستير في حقوق .جامعة ابي بكر بلقايد .تلمسان2010/2011 .

3. بن دبكة وليد . دور الطب الشرعي في اثبات جنائي . مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الحقوق . تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة محمد خيضر . بسكرة 2016\2017 .
4. بن شرقية بلحاج . الشهادة الطبية واثرها في اثبات الجريمة في ظل التشريع الجزائري . مذكرة ماستر في الحقوق . تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة دكتور مولاي طاهر . سعيدة 2017/2018 .
- بولعرايس نسرين . دور الطب الشرعي في اثبات المسؤولية الجزائية . مذكرة ماستر في الحقوق . تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية . كلية حقوق وعلوم سياسية . قسم حقوق . جامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم 2022/2023 .
5. خروفة غالية . سلطة القاضي الجنائي في تقدير الخبرة . مذكرة لنيل شهادة ماجستير . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة مستوري . قسنطينة 2009 .
6. دزايث زهرة . حجية الطب الشرعي في الاثبات الجنائي . مذكرة الاستكمال متطلبات ماستر اكاديمي في مسار الحقوق . تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية . قسم حقوق كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة غرداية 2016\2017 .
7. سنوسي رفيق . دور طب شرعي في الاثبات الجنائي . مذكرة نهاية دراسة لنيل شهادة ماستر . تخصص قانون طبي . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة حميد بن باديس . مستغانم 2017\2018 .

8. طرشي نسيمة . بوخلط شيماء . الطب الشرعي والتحري الجنائي . مذكرة ماستر اكاديمي في

الحقوق . تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . .

جامعة بوضياف . مسيلة 2019/2020 .

9. فريدي إيمان . دور الطب الشرعي في اثبات الجريمة . مذكرة ماستر في الحقوق . تخصص قانون

جنائي وعلوم جنائية . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة اكلي محند . بويرة .

2020/2021

10. قوطاية راضية . الطب الشرعي ودوره في اثبات الجريمة في التشريع . مذكرة مقدمة لنيل

شهادة ماستر اكاديمي . تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم

جنائية . جامعة محمد بوضياف . مسيلة 2024/2025 .

11. لعزوي فريال اليسرى . الخبرة الطبية في مجال الجزائي في قانون جزائري . مذكرة لنيل شهادة

ماستر في الحقوق . تخصص قانون جنائي . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم سياسية . جامعة عبد

الحמיד بن باديس . مستغانم 2021/2022 .

12. لقرون وفاء . بندري عائشة . الطب الشرعي ودوره في الاثبات الجنائي . مذكرة مكملة لنيل

شهادة ماستر في الحقوق . تخصص مهن قانونية وقضائية . قسم حقوق . كلية حقوق وعلوم

سياسية . جامعة محمد صديق بن يحيى . جيجل 2023/2024 .

13. لمنية محمد سالم البكاي .بودراع دليلة .دور البصمة الوراثية في اثبات الجنائي .مذكرة
ماستر اكاديمي في الحقوق .تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية .قسم حقوق .كلية حقوق
وعلوم سياسية .جامعة قاصدي مرباح .ورقلة 2018/2019 .
14. محمد صلعة .الطب الشرعي ودوره في اثبات جريمة القتل في التشريع الجزائري .مذكرة
نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر .تخصص القانون القضائي .قسم قانون خاص .كلية حقوق
وعلوم سياسية .جامعة عبد الحميد بن باديس .مستغانم 2021/2022 .
15. ميهوبي سهام .محمودي شيماء .الخبرة القضائية في المواد الجزائية .مذكرة لنيل شهادة
ماستر .تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية .قسم حقوق .كلية حقوق وعلوم سياسية .جامعة
عربي تبسي .تبسة 2016/2017 .
16. معطالله اميمة .بوعيطه رحمة .الطب الشرعي واثره فيا لاثبات الجنائي .مذكرة نيل شهادة
ماستر .تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية .قسم حقوق .كلية حقوق وعلوم سياسية .جامعة
20 اوت .1955 سكيكدة 2022 .
17. نادية .وسائل اثبات الجنائي في تشريع جزائري .مذكرة لنيل شهادة ماستر .تخصص
قانون جنائي .قسم حقوق .كلية حقوق وعلوم سياسية .جامعة عبد الحميد بن باديس .
مستغانم 2022/2023 .

18. هاشمي فراح نور الهدى .النظام القانوني لطب الشرعي في القانون الجزائري .مذكرة لنيل

شهادة ماستر .تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية .قسم قانون عام .كلية حقوق وعلوم

سياسية. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2023/2024 .

3المقالات العلمية:

1. احمد غلاب . ادلة بيولوجية ودورها في اثبات جنائي .مجلة اجتهاد للدراسات القانونية واقتصادية .

المركز الجامعي لتامنغست .العدد الاول جزائر2018 .

2. باعزير احمد .الاحكام القانونية للتسخيرة الطبية .مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية .

جامعة ابن خلدون .تيارت .عدد السادس2017 .

3. بن اخضر محمد. بن ساحة يعقوب .دور الطب الشرعي في المنظومة قضائية جزائرية. جامعة

غرداية وجامعة زيان عاشور الجزائر .السياسة العالمية .العدد الثاني .سنة2021

4. بن عيسى بلقاسم .وسائل الاثبات في المواد الجنائية .منشورات الجامعة .الجزائر2021 .

5. تيزي عبدالقادر .طب شرعي على ضوء قانون والاجتهاد القضائي .مجلة القانون العام الجزائري

والمقارن. جامعة جيلالي يابس مخبر المرافق العمومية والتنمية .سيدي بلعباس .الجزائر .العدد

الثاني. ديسمبر2021

6. جمال دريسي .الاثبات الجنائي بالادلة العلمية .مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية .جامعة

تيزي وزو .جزائر .العدد الثاني 2022 .

7. فاز جميلة .تأثير خبرة طبية على سلطة تقديرية للقاضي جزائي في جرائم القتل .مجلة الحقوق والحريات . جامعة محمد خيضر .بسكرة .جزائر .العدد الاول2025 .
8. عبد الرحمان فطناسي .الخبرة القضائية في المجال الطبي وتطبيقاتها في الجزائر .حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية .قلمة .العدد الثالث والعشرون 2018 .
9. محمد حمادو امين .تأثير الطب الشرعي على سير الدعوى العمومية .مجلة الحقوق وعلوم سياسية . جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاسلامية .قسنطينة .العدد الثاني2023 .
10. يحي عبدالحى .الطبيب الشرعي كأحد أعوان للقضاة .مجلة قيس للدراسات الانسانية والاجتماعية .مخبر دراسات القانونية المعمقة .الجزائر .جامعة جيجل .العدد الاول2024 .
11. يخلف عبدالقادر .دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة .مجلة الاجتهاد القضائي . جامعة محمد خيضر .بسكرة .العدد السابع عشر2018 .

4الملتقيات

1. ناصر تلماتين .عبدالرزاق بن سالم .الطب الشرعي وادلة الجنائية .ملتقى وطني حول الطب الشرعي الواقع وافاق .الديوان الوطني للاشغال التربوية .الجزائر2006 .

5المحاضرات

1. بلهادي حميد .دروس عبر الخط في مقياس الاثبات الجنائي .موجه لطلبة اولى ماستر .جامعة بليدة 2لونييسي علي .قسم حقوق .كلية حقوق وعلوم سياسية 2022\2023 .

6 مواقع الانترنت

1. وزارة العدل .الخبير القضائي.

. www.mjjustice.gov.dz تاريخ الاطلاع يوم 02\03\2026 على ساعة 15.51

2. علي مصطفى

<http://mora.edusyy//> تاريخ الاطلاع 14\02\2026 على ساعة 20.17

3. معهد العناية بصحة الأسرة، هكذا يميز الطب الشرعي جروح العبارات النارية

www.facebook.com/institute_family_health تاريخ الاطلاع 02\03\2026

على ساعة 14.51

4. محاماة نت، المفهوم القانوني للطبيب الشرعي مع بيان مهامه واختصاصاته

www.mohamah.net تاريخ الاطلاع 02\03\2026 على ساعة 16.30

فهرس المحتويات

2	مقدمة
Erreur ! Signet non défini.	تمهيد:
8	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و القانوني للطب الشرعي في مجال إثبات الجنائي
8	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للطب الشرعي :
8	المطلب الأول : ماهي الطب الشرعي .
9	الفرع الأول : مفهوم الطب الشرعي
13	فرع الثاني: مجالات تطبيق الطب الشرعي .
23	المطلب الثاني : دور الطبيب الشرعي في الإثبات الجنائي :
23	الفرع الأول : الدور التحقيقي للطب الشرعي:
27	الفرع الثاني: الدور القضائي للطب الشرعي
29	المبحث الثاني : الإطار القانوني للطب الشرعي.
30	المطلب الأول: المركز القانوني للطبيب الشرعي.
30	الفرع الأول: مفهوم طبيب الشرعي .
38	المطلب الثاني: طرق اتصال الطبيب الشرعي بالدعوى العمومية
39	الفرع الأول: التسخيرة الطبية
46	الفصل الثاني: الحجية القانونية للخبرة الطبية الشرعية و دورها في سير الدعوى الجنائية .
47	المبحث الأول: تأثير تقرير الطب الشرعي في مرحلة التحقيق .
47	المطلب الأول: تأثير تقرير الطب الشرعي في مرحلة التحقيق الابتدائي
48	الفرع الأول: دور التقرير الطبي في تكيف الوثائق قانوني:
50	الفرع الثاني : مساهمة التقرير الطبي في تحديد أركان الجريمة:

فهرس المحتويات

52	المطلب الثاني: أثر تقرير الطب الشرعي في مرحلة التحقيق القضائي:
54	المبحث الثاني : أثر تقرير الطب الشرعي في مرحلة المحاكمة و الرقابة القضائية.....
54	المطلب الأول: أثر التقرير الطبي على قناعة شخصية لجهات الحكم :
55	الفرع الأول: تأثير التقرير في تكوين الاقتناع الشخصي عند تكيف الجريمة:
57	فرع الثاني : الموازنة بين تقرير التقرير و الأدلة الإثبات الجنائي :
59	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على تقرير الطبي و مسؤولية الطب الشرعي:
59	الفرع الأول: الطعن في تقرير الخبرة القضائية :
64	الفرع الثاني: مسؤولية الطبيب الشرعي :
69	الخاتمة
73	قائمة المصادر و المراجع :

الملخص

يعد الطب الشرعي اليوم من الوسائل الأساسية في الإثبات الجنائي بما يقدمه من معطيات علمية دقيقة تساعد القاضي على فهم الوقائع و تكوين قناعة و قد نظم المشرع الجزائري هذا النوع من الخبرة ضمن نظام الخبرة القضائية في قانون الإجراءات الجزائية دون أن يمنح تقاريره حجية ملزمة ، لذلك يبقى للقاضي سلطة تقديرية في تقييم تقرير الطب الشرعي فيأخذ به كلياً أو جزئياً أو يستعبد به بحسب ما يراه منسجماً مع باقي عناصر الدعوى و في التطبيق العملي القضائي، يظهر أن التعامل مع هذه التقارير يختلف من قضية إلى أخرى حسب ظروف كل ملف والأدلة المتوفرة فيه.

الكلمات المفتاحية :

الإثبات الجنائي، التقرير الطبي، قانون إجراءات جزائية جزائري ، السلطة التقديرية ، القضاء.

Abstract

Forensic medicine has become one of the fundamental means of criminal evidence, as it provides precise scientific findings that assist judges in understanding the facts of a case and forming their judicial conviction. The Algerian legislator has incorporated this type of expertise into the judicial expertise system under the Algerian Code of Criminal Procedure. However, forensic medical reports are not granted binding evidentiary value. Consequently, judges retain discretionary authority to assess such reports, accepting them wholly or partially, or disregarding them whenever they consider them inconsistent with the other evidence presented in the case. In judicial practice, the treatment of forensic medical reports varies from one case to another depending on the circumstances of each case and the available evidence.

Keywords: Criminal Evidence, Forensic Medical Report, Algerian Code of Criminal Procedure, Judicial Discretion, Judiciary.